الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: تدقيق محاسبي

دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية

– دراسة ميدانية –

إعداد الطلبة

جوادي علي

عوادي لطفي

مداني طارق

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور:

ضيف الله محمد الهادي

لجنة المناقشة

بوصبيع العايش ربيع	**أستاذ مساعد أ**	**رئيسا**
ضيف الله محمد الهادي	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا ومقررا**
ضو نصر	**أستاذ مساعد أ**	**مشرف مساعد**
وصيف غدير إبراهيم	**أستاذ مساعد أ**	**مناقش**

السنة الجامعية: 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: تدقيق محاسبي

دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية

– دراسة ميدانية –

إعداد الطلبة

جوادي علي

عوادي لطفي

مداني طارق

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور:

ضيف الله محمد الهادي

لجنة المناقشة

بوصبيع العايش ربيع	**أستاذ مساعد أ**	**رئيسا**
ضيف الله محمد الهادي	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا ومقررا**
ضو نصر	**أستاذ مساعد أ**	**مشرف مساعد**
وصيف غدير إبراهيم	**أستاذ مساعد أ**	**مناقش**

السنة الجامعية: 2017/2016

البسملة

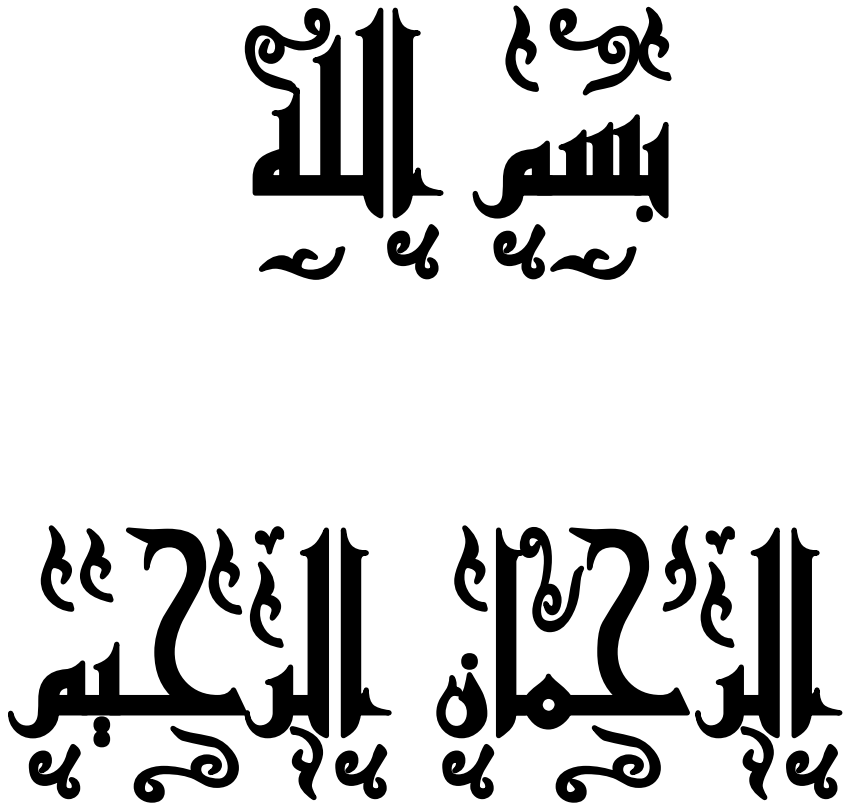

الإهـــــــــــــداء

إلى من قال فيهم الله عز وجل وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

الوالدين الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى جدتي والى كافة الأهل والأقارب

والى كافة الأصدقاء إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل

واخص بالذكر الزميلة قدة جميلة

إلى كل هؤلاء اهديهم هذا العمل المتواضع

علي

بـــسم الله الرحمان الرحيم

(و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسله و المؤمنون)

الحمد لله العلي القدير الذي وفقنا بمشيئته و قدرته و الصلاة و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

أما بعد:

اهدي خلاصة جهدي و ثمرة عملي بكل حب و احترام الى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي و أخواتي الأعزاء و العزيزات

إلى سندي و سبب نجاحي، زوجتي العزيزة

إلى أغلى من نفسي وأملي في الحياة ابني شرف الإسلام

إلى كل الزملاء و الزميلات لكل من لم يسع المكان لذكرهم

لطفي

الإهـــــــــــــداء

إلى من قال فيهم الله عز وجل وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

الوالدين الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

والى كافة الأصدقاء إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل

إليكم جميعا أهديكم هذا العمل

طارق

الشكر والعرفان

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن دعا بدعوته

إلى يوم الدين وبعد

في البداية وللعرفان بالجميل أن نبدا بتقديم جزيل شكر واحترام إلى من أفادنا بخبرته العلمية ولم يبخل علينا بوقته الثمين وجهده الصادق المتواصل في العطاء والإشراف وتقديم التوجيهات الرشيدة و الآراء السديدة

في إثراء خبراته العلمية والعملية لأستاذ :**ضيف الله محمد الهادي** باركا الله له في عمله وسدد خطاه

كما نقدم الشكر وامتنان للأستاذ الفاضل : **نصر ضو** الذي لم يدخر جهدا لمساعدتينا

إلى جامعة الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وبالأخص قسم علوم مالية محاسبية

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الزملاء

وفي الختام نسال الله السداد والفلاح وان يكون العمل هذا خالصا لوجهك الكريم وفي ميزان حسناتنا يوم القيامة

وجزا الله خيرا كل من كان له دورا من قريب آو بعيد في إتمام هذا العمل

الملخص

تساعد المعلومات المحاسبية مستعمليها في اتخاذ القرار، لذا كل ما كانت هذه المعلومات ذات جودة كلما كان القرار الذي اتخذ على أساسها سليم.حيث أن على نظام المعلومات المحاسبي السعي لإنتاج معلومة محاسبية تتمتع بالخصائص النوعية كي يتسنى لأصحاب المصالح اعتمادها لصنع القرار وفقا لحاجة كل منهم.كما تتمثل أهمية و ضرورة توفر نظام معلومات محاسبي مرن في الدعم الذي يقدمه لمتخذ القرارات.من خلال ما يوفره من معلومات محاسبية ومن بين هذه القرارات نجد القرار المالي الذي له اثر كبير في استمرار المؤسسة الاقتصادية. و من أهم هذه القرارات قرار الدخول في أسواق جديدة،إضافة منتوج جديد...الخ لذا ألزمت ضرورة مثل هذه القرارات توفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية عن المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية.جودة المعلومة المحاسبية.اتخاذ القرار المالي.المؤسسة الاقتصادية.

Abstract :

The accounting information help its users in making decisions. That's why whenever this information is of a quality, the decisions built upon it will be good and correct. The information system of accounting should seek to produce an accounting information which is characterized by its quality in order that the stakeholders will adopt it to make decisions according to their needs.

Having a flexible information system of accounting in the institutions is of a great importance for the great support it gives to the decision makers since it provides a variety of accounting information that help to select the most important financial (economic) decision that would help in the continuation and development of the economy of the institution ; like entering new markets, adding new products…etc.; that's why each institution should provide internal and external accounting information about it which should be of a quality and superiority.

Key words: accounting information systems, accounting information quality, decision- making, Economic corporation

فهـــــــــــرس

المحتويـــــــــات

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

ملخص الدراسة ..... I.

فهرس المحتويات..... III.

فهرس الجداول والأشكال البيانية ..... VII.

قائمة الملاحق ..... X.

المقدمة .....(أ – ز)

الفصل الأول : الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد الفصل 02

المبحث الأول : مدخل إلى المعلومات المحاسبية 03

المطلب الأول : ماهية المعلومات 03

المطلب الثاني : نظام المعلومات المحاسبية 06

المطلب الثالث : المعلومات المحاسبية 11

المبحث الثاني :جودة المعلومات المحاسبية 15

المطلب الأول : مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية 16

المطلب الثاني :قياس ومستخدمو جودة المعلومات المحاسبية 22

المطلب الثالث : معايير والعوامل المؤثر في جودة المعلومات المحاسبية 28

خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة

تمهيد الفصل 33

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار 35

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار ومراحلها 35

المطلب الثاني: أهمية عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها 37

المطلب الثالث: تصنيف القرارات 40

المبحث الثاني:القرارات المالية 43

المطلب الأول: مفهوم القرارات المالية ودور المعلومات المحاسبية في اتخاذها..... 43

المطلب الثاني: قرار الاستثمار والتمويل 46

المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح 53

خلاصة الفصل 57

الفصل الثالث : دراسة ميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)

تمهيد الفصل : 59

المبحث الأول: الطريقة المتبعة وأدوات الدراسة 60

المطلب الأول: الطريقة المنهجية المتبعة 60

المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة للقياس والتحليل 61

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض و تحليل نتائج الاستبيان 62

المطلب الأول: عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات النسبية والرسومات البيانية 62

المطلب الثاني: إجراء اختبارات الثبات والاختبارات الإحصائية 68

المطلب الثالث : إجراء اختبار كا2 والارتباطات و التباين الأحادي 74

خلاصة الفصل : 82

الخاتمة العامة : 83

الملاحق : 94

قائمة الجداول

والأشكال البيانية

– قائمة الجداول –

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة	61
(02)	توزيع أفراد العينة تبعا للسن	62
(03)	توزيع أفراد العينة تبعا للجنس	63
(04)	توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمي	64
(05)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	65
(06)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	66
(07)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	67
(08)	معامل الفاكرونباخ	68
(09)	إجراء اختبارات الثبات	69
(10)	المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الأول	70
(11)	المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثاني	71
(12)	المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثالث	73
(13)	قيمة كا 2 و درجة الحرية وقيمة المعنوية (المؤهل العلمي * الخبرة المهنية)	75
(14)	قيمة كا2 و درجة الحرية وقيمة المعنوية (المستوى الوظيفى * التخصص)	76
(15)	معاملات الارتباط بين المحاور الثلاث	77
(16)	المتوسط والانحراف المعياري والخطأ المعياري وفترة الثقة للمتوسط وكذلك القيم الصغرى والعظمى حسب المستوى الوظيفي لكل محور (العلاقة بين المحور الأربعة والمستوى الوظيفي) كل محور على حدا	78
(17)	مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA للمستوى الوظيفي	79
(18)	المتوسط والانحراف المعياري والخطأ المعياري وفترة الثقة للمتوسط وكذلك القيم الصغرى والعظمى حسب المؤهل العلمي لكل محور (العلاقة بين المحور الثلاث والمؤهل العلمي كل محور على حدا)	80
(19)	مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA للمؤهل العلمي	80

– قائمة الأشكال –

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	مسار النظام المعلومات	07
(02)	محددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	17
(03)	تصنيفات مصادر التمويل	52
(04)	توزيع أفراد العينة حسب السن	62
(05)	نسبة أفراد العينة حسب الجنس	64
(06)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	65
(07)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص	65
(08)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	67
(09)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	68

قائمة

والملاحق

– قائمة الملاحق –

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	استمارة استبيان	96

المقدمـــــــــة العامـــــــــة

تمهيد:

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءا هاما من عمل الإدارة وموردا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم قرارات المالية، كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات في الشركات بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام.

وتزيد الحاجة إلى إنتاج المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في عملية اتخاذ القرار ويعتبر النظام المحاسبي احد الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية، وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات دور ايجابي في سلامة القرارات ومن هنا تنبع أهمية الدور الاستراتيجي للمعلومات المحاسبية وضرورتها في اتخاذ القرارات المالية وفي تحقيق الأهداف.

كما تعد عملية اتخاذ القرارات إحدى الوظائف الرئيسية لمسؤولي الشركة، ويمكن اعتبارها إحدى المهام الصعبة والمعقدة التي يجب على الشركة ممارستها، إذ تزداد صعوبة اتخاذ القرار بزيادة البدائل المتاحة وتستخدم المعلومات المحاسبية كالتكاليف والإيرادات وغيرها لاتخاذ القرارات المالية المختلفة، ويجب على مسؤول الشركة أن يكون قادر على تحديد كافة المعلومات المحاسبية الصادقة والملائمة لاتخاذ القرارات المالية.

الإشكالية الرئيسية:

باعتبار أن الشركات تمثل ركيزة أساسية ودورا هاما وحيويا في دعم الاقتصاد الوطني والذي يعد الأساس الذي تقوم عليه أي دولة، لذلك فان هدا يتطلب الكثير من الجهود لحل المشكلات والتغلب على الأزمات، وتتحمل الإدارة المسؤولية الكاملة عن تخطيط الأهداف ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات بشأنها. وعليه فان نجاح هذه الجهود يعتمد إلى جانب وفرة المعلومات المحاسبية الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها لانجاز المهام وتحقيق الأهداف.

من خلال هذا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

فيما يكمن دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية؟

من هذا نشتق الأسئلة الفرعية التالية:

1 – ما مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وما هي خصائصه التي تستجيب لمتطلبات الأطراف المستخدمة له؟

2 – هل تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية من قبل المديرين عند اتخاذهم لقرارات المالية؟

3 – هل يتم استخدام المعلومات المحاسبية عند القيام باتخاذ قرارات المالية؟

فرضيات الدراسة:

صيغت الفرضيات على النحو التالي:

1 – يعد نظام المعلومات المحاسبي الدعامة الرئيسية في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة والملائمة (معلومات مستخلصة من القوائم المالية) لعملية اتخاذ القرارات المالية ، وبالتالي اختيار البديل المجدي والمناسب للمؤسسة

2 – تتوافر الخصائص المطلوبة في المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات المالية.

3 – يتم استخدام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات المالية.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار هدا الموضوع إلى:

1 – دراسة الإطار الفكري و المفاهيمي للمعلومات المحاسبية ولعملية اتخاذ القرارات المالية.

2 – إبراز دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات المالية.

3 – معرفة ما مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1– دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للتعرف على جودتها وكفاءتها للوفاء باحتياجات المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات المالية.

2 – تحديد مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات المالية.

3 – تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات المالية.

4 – إبراز الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات المالية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعها يكون موضوع اهتمام جميع الشركات العامة والخاصة على السواء، وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر قاعدة من المعلومات بشكل عام ومن المعلومات المحاسبية بشكل خاص تفي باحتياجات متخذي القرار.

لذا فان عملية الربط بين تلك المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات المالية أمر حتمي، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة، وتلخص هذه الأهمية في النقطتين التاليتين:

– الإسهام في تقييم دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

– إبراز الدور الحيوي والهام للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات ذات صلة بالموضوع والتي أمكن الحصول عليها، وفيما يلي أمثلة لبعض الدراسات السابقة :

1 – دراسة ناصر محمد علي المجهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2009/2008

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الهام والجوهري للمعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، ودراسة الإطار الفكري و المفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإبراز دورها في زيادة درجة ملائمة و موثوقية التقارير المالية في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى دراسة المتطلبات اللازمة لامتلاك التقارير المالية للخصائص النوعية.

2 – لزغم سمية، **أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات** ، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012. وقد تناول الباحث في خذه المذكرة إلى معرفة أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات كما تهدف الدراسة إلى محاولة بناء نموذج تجريبي يقيس العلاقة بين مختلف القرارات المالية والهيكل المالي في المؤسسات

3 – زراقة انتصار، **أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013. تعلق موضوع هذه الدراسة إلى كيفية التأثير على أهداف المؤسسة الاقتصادية بناءا على مخرجات النظام المالي وقراراتها المالية، مع محاولة معالجة هذا الموضوع على إحدى المؤسسات الاقتصادية للتعمق أكثر في موضوع القرار المالي والوقوف على تطبيقه ميدانيا.

الإطار الزماني والمكاني:

للبحث حدود مكانية وأخرى زمنية تتمثل فيما يلي:

الحدود المكانية:

إقتصر البحث على بيان وتوضيح دور المعلومات المحاسبية واستعمالها في عملية اتخاذ القرارات المالية، وكذلك لأهمية الدور الذي تساهم من خلاله في تزويد المديرين للمساعدة في اتخاذ قرار معين

الحدود الزمنية:

امتدت دراسة هذا الموضوع خلال فترة ولقد شملت هذه الفترة انجاز الدراسة الميدانية من خلال توزيع استمارة الاستبيان بغرض الإجابة الحصول على الإجابات المتعلقة بالموضوع.

المنهج والأدوات المستخدمة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية يتم معالجة هذا الموضوع باعتماد المنهج الوصفي التحليلي لكونه من انسب المناهج في دراسة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى الاستبيان الذي تم تصميمه وإعداده خصيصا لإغراض دراسة مصادر جمع المعلومات من خلال استخدام المنهج الإحصائي في اختبار الفرضيات للتوصل إلى مدى صدقهم من عدمه وذلك بالاعتماد على تحليل نتائج الاستبيان.

صعوبات البحث:

من الطبيعي أن تواجه أي بحث علمي صعوبات، وبالنسبة للصعوبات التي واجهت هذا البحث نذكر منها:

1 – قلة المراجع بالنسبة لعنصر جودة المعلومة المحاسبية.

2 – عدم التجاوب في الإجابة على الاستبيانات الموزعة من قبل معظم عينة الدراسة.

3 – صعوبة تطبيق الطريقة الإحصائية.

محتوى البحث:

لانجاز هذا العمل تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، يتضمن الجانب النظري فصلين كل فصل قسم إلى مبحثين في حين خصص الفصل الثالث لدراسة الحالة.

تضمن الفصل الأول الدراسة النظرية للمعلومات المحاسبية وتم تسليط الضوء فيه على مفهوم المعلومات وأهميتها بالإضافة إلى الأنواع والخصائص التي تتوافر فيها وطرق وأساليب جمع هذه المعلومات، وتطرقنا إلى نظام المعلومات المحاسبية باعتباره الركيزة التي يتم من خلالها معالجة المعلومات بالتطرق إلى مفهوم وعناصر النظام ووظائفه وأهدافه.أما فيما يخص المبحث الثاني تضمن ماهية جودة المعلومات المحاسبية الذي تطرقنا فيه إلى مفهوم وأهمية جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى الأنواع والخصائص والإطراف المستخدمة لها.

أما بالنسبة للفصل الثاني فلقد تم تسليط الضوء فيه على عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة من خلال التطرق في المبحث الأول إلى ماهية عملية اتخاذ القرار أما المبحث الثاني فلقد تضمن ماهية اتخاذ القرارات المالية من خلال مفهوم وأنواع وخصائص القرارات المالية ودور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذه . بينما خصص الفصل الثالث لدراسة الحالة والذي تضمن مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى الطريقة المنهجية المتبعة، بينما خصص المطلب الثاني للأدوات الإحصائية المستخدمة في القياس والتحليل، في حين خصص المبحث الثاني إلى المعالجة الإحصائية وعرض وتحليل نتائج الاستبيان إذ تم التطرق في المطلب الأول إلى عمل الجداول التكرارية بينما المطلب

الثاني فقد تضمن إجراء اختبارات الثبات والاختبارات الإحصائية والارتباطات، ولقد تم في المطلب الثالث حساب المتوسط المرجح لمحاور الدراسة في شكل شابه لمقياس لكارت لإثبات صحة الفرضيات من عدمها.

الفصل الأول

الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد :

تعد المحاسبة في الوقت الحالي لغة الأعمال المعاصرة لما لها من أهمية في الحياة المؤسسات الاقتصادية ، حيث أن المعلومات المحاسبية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نسيج الإدارة وتعتبر موردا أساسياً تعتمد عليه في تدعيم العملية الإدارية واتخاذ القرارات، بحيث تعتمد المؤسسة على مجموعة من المعلومات المحاسبية كتعبير عن النشاطات المختلفة ومركزها المالي ، وكذلك تلك المتعلقة بالمؤسسات الأخرى المرتبطة مع بعضها في ظل المنافسة في عمليات اتخاذا القرارات وهذا ما يتطلب توفير معلومات صادقة وذات جودة عالية .

وفي ظل الاستخدام المتزايد للمعلومات والاستفادة منها في مختلف المجالات فانه من الضروري ملائمة هذه المعلومات ومصداقيتها والثقة فيها كقاعدة صحيحة لمختلف المجلات ، وبالتالي الحاجة إلى جهة مستقلة تشهد على مصداقية وصحة هذه المعلومات ،

وانطلاقا من ما سبق يمكننا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثان كما يلي :

المبحث الأول : مدخل إلى المعلومات المحاسبية .

المبحث الثاني : جودة المعلومات المحاسبية .

المبحث الأول : مدخل إلى المعلومات المحاسبية .

تعتبر المعلومات المحاسبية (مخرجات نظام المعلومات المحاسبي) ، العصب الرئيسي لإدارة أي مؤسسة اقتصادية ، كما أنها تمثل عنصر ربط بين المؤسسة و فروعها و كوسيلة اتصال بين المؤسسة و مستخدمي المعلومات المحاسبية عند عملية اتخاذ القرارات ، و عليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم العامة للمعلومات من حيث الخصائص و القيمة ، و المعلومات المحاسبية بالدرجة الأولى كونها المعبر الرئيسي عن نشاط المؤسسة و أعمالها و ما يكسبه النظام المولد لها و هو نظام المعلومات المحاسبية من أهمية .

المطلب الأول : ماهية المعلومات .

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم العامة للمعلومات من حيث الخصائص و قيمة .

الفرع الأول : مفهوم المعلومات .

يعد مفهوم المعلومات من المفاهيم المثير للجدل ، إذا أن هناك عدم الوضوح في التمييز بين البيانات و المعلومات ، بالرغم من الاختلاف الجوهري بينهما.

و يمكن القول أن الفرق بين البيانات و المعلومات يتمثل في النقطتين التاليتين[1]:

أ . معيار الشخص المتلقي : يتم تمييز بين البيانات و المعلومات وفق هذا المعيار بالاعتماد على الشخص المتلقي (المستفيد) ، فعندما تقوم البيانات حالة عدم اليقين عند الشخص المتلقي تتحول إلى معلومات ، أما إذا لم تود البيانات أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات ، و سمي هذا المعيار بمعيار الشخص المتلقي لأن ما يمكن اعتباره بيانات بالنسبة للشخص معين يمكن أن معلومات بالنسبة للشخص آخر و العكس صحيح .

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، **تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص ص :12،13.

ب . الارتباط :أي ارتباط البيانات بمشكلة معينة أو حدث معين يراد منه اتخاذ قرار بشأنه من قبل الشخص المستفيد لتتحول إلى معلومات فهي إما أن تكون باتخاذ قرار سليم أو التأكد على قرار سابق بأنه سليم أو تغييره أو تعديله .

فالمعلومات إذن هي "عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدم ما ، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لاتخاذ القرارات" [1] .

و هي " مجموعة الحقائق و البيانات المعرفة و المسجلة في صورة مفردات أو مسموعة بها أو مرئية حيث يمكن اتخاذ القرارات الإدارية عليها " [2].

كما ان المعلومات تتكون من بيانات تم تحويلها و تشغيلها لتصبح لها قيمة ، و بالتالي فان المعلومات تمثل معرفة لها معنى و تفيد في تحقيق الأهداف.[3]

و بناء على ما تقدم تعد المعلومات بمفهومها البسيط هي المنتج النهائي للمادة الخام (البيانات) على شكل مخرجات النظام المحاسبي ، و تختلف المعلومات عن البيانات كونها تعبر عن قيم جديدة ذات مقاييس كمية و نوعية مضافة و زائدة عما تحتويه البيانات لكي تساعد متخذ القرار في إضاءة قراراتهم على أسس من المعرفة المعلوماتية الجديدة .

الفرع الثانية : خصائص المعلومات .

حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تتمتع بمجموعة من المواصفات ، يمكن توضيحها فيما يلي :[4]

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، **مرجع سابق** ، ص 14

[2] كمال الدين ، سمير محمد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، ط2 ، دار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2002 ، ص :15.

[3] عوض فتحي عبد الهادي، **مقدمة في تحليل النظم** ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1989، ص : 40.

[4] محمد فتحي عبد الهادي ، عبد المجيد صالح بوعزة ، **المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات** ، مجلة العربية للمعلومات ، المجلد 06 ، العدد 02، الأردن ،1995 ص ص :15-17

1 . **الشمولية** : بمعنى اكتمال لأنه من اجل اتخاذ قرار فانه يلزم توفير كل المعلومات المطلوبة له .

2 .**الصحة** : ويقصد بها درجة خلو المعلومات من الخطاء ، لان لمعلومات الخاطئة قد تؤدي إلى قرارات خاطئة .

3 . **الدقة** : و تشير إلى درجة الدقة التي يمكن الوصول إليها ، و التي تناسب مختلف المستخدمين و مختلف التطبيقات .

4 . **الملائمة** :و نعني بها مدى ملائمة المعلومات لطلب المستخدم ، حيث يجب أن تكون المعلومات ملائمة لموضوع البحث .

5 . **الوقت المناسب** : و نعني به وقت توفير المعلومات للإجابة على استفسار معين ، حيث يجب توفير المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ قرار أو إجراء نشاط ما .

6 . **الوضوح** : و يشير إلى درجة التي يجب أن تكون فيها المعلومات خالية من الغموض .

7 . **المرونة** : ونعني بها قابلية المعلومات للتكيف للاستخدام في أكثر من تطبيق ، ومن قبل أكثر من مستخدم .

8 . **عدم التحيز** : خلو المعلومات من التحيز ، فالمعلومات المنحازة تؤدي أيضا إلى اتخاذ قرار خاطئة .

9 . **قابلة للقياس** : و تشير هذه الخاصية إلى طبيعة المعلومات المنتجة من نظام المعلومات ، و إمكانية قياسها في شكل كمي ، حتى يمكن الاستفادة منها .

الفرع الثالث : قيمة المعلومات .[1]

تلعب المعلومات دورا مهما في زيادة القذرات و القيمة المعرفية لدى الفرد ، و يتمثل دور المعلومات في التقليل من حالة عدم اليقين عند المستخدمين ، و بالتالي فهي يفترض أن تجعله قادر على اتخاذ قرار اقل ضررا أو

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، **مرجع سابق** ،ص :28،29.

أكثر نفعا ، أي إنها سوف تؤدي إلى زيادة الأرباح أو تقليل الخسائر الناجمة عن عملية اتخاذ القرار . يوجد في أدبيات نظرية القرارات طريقة لقياس منفعة المعلومات تتمثل بالزيادة في الربح المتوقع ، والمقصود بالربح هنا هو الفائدة (المنفعة) الناجمة عن القرار نتيجة توفر المعلومات ، والزيادة الإضافية في الربح تمثل قيمة المعلومات التي أنتجت هذه الزيادة و تقاس عادة الأرباح (أو المنافع) الناتجة عن قرار بوحدات نقدية .

و بالنسبة للقياس الكمي لقيمة المعلومات ، يتم التمييز بين حالة التأكد و حالة عدم التأكد ، ففي حالة التأكد التام أي عند توفير المعلومات التامة ، فتقاس قيمة المعلومات من خلال المقارنة بين منفعة المعلومات و تكاليف الحصول على تلك المعلومات و ذلك لان المعلومات تسمح بان يتم اتخاذ القرار الأمثل في كل مرة تنشأ فيها حاجة لاتخاذ القرار .

أما في حالة عدم التأكد ، أي عدم توفير معلومات تامة ، فان دور المعلومات هو التقليل من حالة عدم التأكد ، و بالتالي يجب اخذ درجة المخاطرة بالمنافع الناجمة عن البديل مضروبا باحتمال تحقيق هذا البديل .

المطلب الثاني : نظام المعلومات المحاسبية .

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد كل من مفهوم وظائف نظام المعلومات المحاسبية و مقاوماته .

الفرع الأول : مفهوم نظام المعلومات المحاسبية [1]:

بهدف إعطاء مفهوم واضح عن نظام المعلومات المحاسبية ، لا بد من تناول المفاهيم المكونة له من خلال التطرق إلى مفهوم كل من النظام و نظام المعلومات . يعرف النظام على أنه " مجموعة من الأجزاء المترابطة لإنجاز هدف أو مجموعة من الأهداف " ، و يعرف نظام المعلومات أنه " ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة و

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان ، **نظرية المحاسبة** ، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2007، ص :15.

ترابطة من الأجزاء و العناصر و الأعمال و الموارد ، التي تقوم بتجميع و تشغيل و إدارة و رقابة البيانات من أجل إنتاج معلومات مفيدة للمهتمين " .

كما يعرف نظام المعلومات بأنه " إطار يتم من خلاله تنسيق المواد (البشرية الآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المؤسسة " [1]. ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلي :

الشكل رقم (01): مسار النظام المعلومات

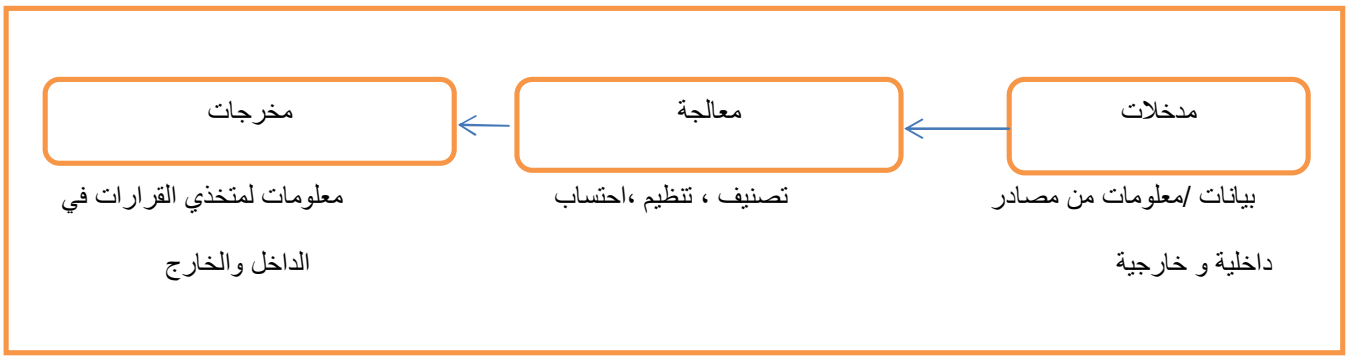

المصدر : حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007،ص 129.

ويبدو من الشكل البياني أعلاه أن النظام المعلومات يتألف من ثلاثة عناصر أساسية :مدخلات ومعالجة ومخرجات وتفهم البيانات على أنها حقائق أولية معبر عنها برموز أو صفات ليس لها معنى ، ومن غير الممكن أن تؤثر على القرارات إلى أن يتم تحويلها إلى معلومات ، حيث يقوم نظام المعلومات بمعالجة البيانات أو المعلومات عن طريق تصنيفها وتنظيمها أو تجميعها بطريقة تجعلها تخرج كمعلومات .

وتقوم المحاسبة من خلال نظامها و من خلال المحاسبين بمهام حصر و إثبات البيانات التي تنعكس الأحداث الاقتصادية ذات الاقتصادية ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ، ثم معالجتها و إخراج المعلومات من خلال أنشطة نموذجية للنظم كما سبق عرضه في الشكل البياني السابق .

[1] كمال الدين الدهرأوي ، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004/2003، ص :15.

و من اجل زيادة فعالية و منفعة النظام المذكور يتم إضافة مكونين آخرين ، و هما الرقابة و التغذية الراجعة يمكن فهم التغذية الراجعة على أنها بيانات عن أداء النظام ، إما الرقابة فيقصد بها متابعة و تقييم النظام من اجل تحديد و تقييم مدى اتجاه النظام نحو انجاز أهدافه و إجراء التعديلات الضرورية .

و يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه " ذلك الجزء الأساسي و المهام من نظام المعلومات الإدارية في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي بحصر و تجميع البيانات المالية من مصادر خارجية و داخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج و داخل الوحدة الاقتصادية ".[1]

و هناك من يعرفه أيضا على " انه نظام الذي يقوم بتجميع و تشغيل البيانات الخاصة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة و من ثمة إيصال المعلومات المالية إلى الأطراف المهتمة بها " .[2]

كما ان نظام المعلومات المحاسبية " يدعم يوميا عمليات المؤسسة الاقتصادية من خلال تجميع و تخزين البيانات عن معاملات المؤسسة ، و هذا النظام يساعد في التأكد من ان بيانات المؤسسة تمت معالجتها بدقة و موضوعية للحصول على المعلومات الملائمة ، يتكون من مجموعة من موارد مثل الأفراد و المعدات و التي تصمم من اجل تحويل البيانات المحاسبية لمعلومات محاسبية " .[3]

كما توجد مجموعة من الشروط و الخصائص التي يجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية حتى يتصف بالفعالية و من أهمها ما يلي :[4]

[1] أحمد حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية (الاطار الفكري والنظم التطبيقية)**، الدار الجامعية ، مصر ، 2003،2004، ص :47.

[2] هادي رضا الصفار ، **مبادىء المحاسبة المالية (القياس والافصاح والاعتراف في التقارير المحاسبية)**، ج2 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص :44.

[3] محمد يوسف الحفنأوي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2001، ص :51.

[4] أحمد حلمي جمعة وآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)** ، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003،ص ص:21،20.

– ان يرتبط النظام بالهيكل التنظيمي للمؤسسة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتأدية الوظائف الإدارية من تخطيط و رقابة .

– ان يكون مصدر التزويد الإدارة العليا بالمعلومات الوافية عن نتائج تنفيذ الخطط .

– ان يعمل على تحقيق التوازن بين درجة الدقة ، و التفصيل ، و الفترات الزمنية لإعداد التقارير المالية ، و بين تكلفة النظام ، بما يحافظ على اقتصاديات التشغيل .

– ان يقوم بتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب .

– ان يوفر نظام المعلومات المحاسبية قنوات للاتصال تتدفق خلالها المعلومات إلى داخل و خارج المؤسسة .

الفرع الثاني : وظائف نظام المعلومات المحاسبية .

يؤدي نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الوظائف و التي لها العديد من الفوائد عند تطبيقها في المؤسسة تتمثل فيما يلي :[1]

– تجميع البيانات المحاسبية .

– مراجعة و إدخال و تخزين البيانات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي .

– معالجة البيانات المحاسبية و تحويلها لمعلومات تخدم أهداف المؤسسة .

– تخزين المعلومات المحاسبية .

– عرض تخليصي للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني و بتقارير دورية أو حسب الطلب .

[1] محمد يوسف الحفنأوي ، **مرجع سابق** ، ص :62.

الفرع الثالث : مقومات نظام المعلومات المحاسبية .

حتى يحقق نظام المعلومات المحاسبية أهدافه و وظائف بنجاح يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تساعد في ذلك ، و يتضمن مقومات المحاسبية ما يلي :[1]

أولا : المجموعة المستندية : تمثل المستندات الدليل الموضوعي و المصدر الأساسي لإثبات المعاملات في سجل الوحدة الاقتصادية . و تنقسم المستندات حسب مصدرها إلى :

1 . المستندات الداخلية : وهي تلك المستندات التي تنشأ داخل الوحدة، بمعنى أنه يتم تصميمها داخليا وذلك للاستخدام داخل أو خارج الوحدة مثل كشوف المرتبات والأجور.

2 . المستندات الخارجية : و هي تلك المستندات التي ترد للوحدة من مصادر خارجية كالموردين و البنوك و العملاء و الهيئات الحكومية ، و طالما هذا النوع من المستندات يرد للوحدة من وحدة أو جهة أخرى فلا دخل للوحدة الاقتصادية المستلمة لهذه المستندات في تصميم المستند. [2]

ثانيا : المجموعة الدفترية : تتمثل بكافة الدفاتر و السجلات المحاسبية ، التي تعتبر بمثابة الوعاء المستخدم لمعالجة البيانات التي تحتويها المستندات ، حيث يتم إجراء العمليات المحاسبية من إثبات و ترحيل و عرض و تلخيص و كذلك عمليات الحسابية كالجمع و الطرح و الترصيد و تنقسم الدفاتر و السجلات بصفة عامة إلى :

1 . مجموعة دفاتر اليومية : سوى كانت يومية عامة أو يوميات تحليلية و فرعية ، و يتم الإثبات في هذه المجموعة من واقع المستندات المؤيدة للعمليات و الأحداث التي تتم داخل الوحدة .

2 . مجموعة دفاتر الأستاذ :سواء كانت أستاذ عام أو أستاذ فرعي ، و يتم الإثبات في هذه المجموعة من الواقع صور المستندات أو الترحيل المباشر من اليوميات أو الدفاتر الأخرى .

[1] أحمد فؤاد عبد الخالق ، **نظم المعلومات المحاسبية**،دار الثقافة العربية ، مصر 1984، ص :63.
[2] مرجع نفسه ، ص 64

3 . مجموعة السجلات الأخرى : حيث قد تستخدم الوحدة الاقتصادية مجموعة من السجلات التحليلية و الإحصائية الأخرى يثبت بها كافة البيانات الإضافية التي تعتبر لازمة لدراسة نتائج الوحدة و مقارنتها و تحليلها من ما يساعد المشاكل الإدارية و غيرها ، و هذه السجلات تختلف من وحدة لأخرى حسب الغرض و طبيعة النشاط .

ثالثا : دليل الحسابات [1]: يمثل أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن ان تتأثر بها العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية ، و كذلك فهو أداة مساعد يمكن ان تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصفيات و الترقيمات التي يمكن ان تعطى للحسابات المختلفة .

رابعا : مجموعة التقارير و القوائم المالية : تمثل ناتج العمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية و خلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية أو غير الجارية ، و هي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية و التي يمكن ان تعتمد عليها في اتخاذ القرارات .

المطلب الثالث : المعلومات المحاسبية .

و سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم و أهميته المعلومات المحاسبية ، و كذلك أنواعها .

الفرع الأول : مفهوم المعلومات المحاسبية .

وردت مجموعة عن المعلومات المحاسبية نذكر منها :

تعرف المعلومات بأنها " كل المعلومات الكمية و (غير كمية) التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا ".

[1] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي ، زياد هاشم يحيا السقا ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر ،كلية الحدباء ، الجامعة ، الموصل ، العراق ، 2003،ص ص 20،21.

كما عرفت " هي البيانات تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى ، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات و التنبؤ بالمستقبل ، و تكون المعلومات المحاسبية كمية كالقوائم المالية و تقارير و الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات ، و يتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار ".[1]

و عرفت أيضا " هي تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة ، و التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا و تفسيرا و شرحا و وصفا لمعالجتها و إخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات ".[2]

ويمكن اعتبار المعلومات المحاسبية على أنها " لغة وأداة اتصال ما بين معدها الذي يجب عليه ان يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات ان تكون فاعلة مفيدة في اتخاذ وصنع القرار ".[3]

و عليه يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها المنتج النهائي للنظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات و تسجيلها و قياسها و تلخيصها و تبويبها و عرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها في التقييم و اتخاذ القرارات .

الفرع الثاني : أهمية المعلومات المحاسبية :

لم يعد هناك أي شك في ان المعلومات المحاسبية أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها ، فالمعلومات هي احد ثلاثة موارد هامة في (المنظمة الموارد البشرية ، الموارد المادية ، المعلومات) و لقد أصبحت المعلومات بالنسبة للمنضمات الأعمال المعاصرة و الناجحة

[1] أحمد حلمي جمعة وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص :8

[2] نمر محمد الخطيب ،فؤاد صديقي، "**مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر** ."، المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 29و30 نوفمبر ،2011 ، ص :2

[3] كمال عبد العزيز النقيب ، **مقدمة في نظرية المحاسبية** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007، ص ص : 303،304.

بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها ، لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة و المعقدة، و التي تحيط بالمنظمة حاليا و مستقبلا ، و تمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات .[1]

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية و أداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها و تحقيق أهدافها وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن ذكرها في مايلي :

الثروة العلمية و التكنولوجيا : و هي ثروة تسرى في كافة أركان المجتمع و تنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة و قد انعكست آثارها على الوحدات و المنظمات الاقتصادية المنتجة للمعلومات ، و هذا لرفع كفاءتها و تفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.

العوامل الاقتصادية : لقد أدى كبر حجم المشروعات و تنوع أهدافها و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات و انتشار التجارة الالكترونية و في ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم و ارتفاع معدلاتها بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة و مخاطرها إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض الرقابة و التخطيط و اتخاذ القرارات و هذا لاستمرار بقاء الشركات. [2]

العوامل البيئية و الاجتماعية : أدى اتساع حجم الشركات و تنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات و دورها في حماية البيئة و تحقيق أهداف المجتمع مما زادت الحاجة إلى معلومات ملائمة للتعبير عن هذا الدور و تحقيق الأهداف.

العوامل القانونية و التشريعية : حيث تفرض الاحتياطات القانونية و الضريبية تقديم معلومات محاسبية و مالية كافية و ملائمة للوفاء بهذه المتطلبات و تلبيتها.

[1] ادريس ثابت عبد الرحمان ، **نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة** ، ط 1، الدار الجامعية ، مصر ، 2007، ص : 79.

[2] أحمد عبد الهادي شبير ، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية** ، مذكرة الماجستير في المحاسبية والتمويل ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2006،ص ص:37-38.

العوامل الجغرافية : حيث أدى وجود الشركات التجارية الكبيرة ذات الأقسام و الفروع الداخلية و الخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة و التنسيق بين هذه الأقسام و الفروع و إدارتها الرئيسية.

العوامل الثقافية : تعتبر نظم المعلومات المحاسبية احد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها و صياغتها نمط تفكيرها و التي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار.

العوامل الإدارية : تواجه إدارة الشركات أنواعا من المشكلات الإدارية و هنا يبرز دورها أهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط و الرقابة و تقييم الأداء و اتخاذ القرارات.

الفرع الثالث :أنواع المعلومات المحاسبية .

تقسم المعلومات المحاسبية حسب عدة تصنيفات إلى أنواع متعددة ، و من هذه التصنيفات نجد :

أولا : من حيث دلالتها :[1]

1 . معلومات تاريخية : و هي معلومات تتعلق بقياس الأحداث و العمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ...الخ) و تستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها و بيان حقيقة المركز المالي للمؤسسة وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية ، و على الرغم من أهميتها في تقنية الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري و اتخاذ القرارات المستقبلية

2 . معلومات حالية : و هي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية و تتعلق بالأنظمة التشغيلية للمؤسسة و تتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.
- يتم تقديمها بصورة فورية و في الوقت المناسب.

[1] أحمد عبد الهادي شبير ، **مرجع سابق** ، ص :42.

- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

3 . معلومات مستقبلية : و هي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط و التنبؤ بالمستقبل و مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة ، و اختيار أفضل البدائل المتاحة و بحيث تصبح هذه المعلومات معيارا و أساسا للحكم على الأداء في المستقبل و تتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية و غيرها.

ثانيا :من حيث مصادرها :

1 . معلومات الداخلية : و تتمثل في المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة المتولدة عن العمليات التي تقوم بها مثل رقم الأعمال ،كمية إنتاج ، التكاليف ، الأفراد ...الخ.

2 . معلومات الخارجية : هي معلومات تأتي من الخارج و تكون متعلقة بالخيط مثل : معلومات حول الزبائن ، الموردين ن المنافسين ، القوانين ...الخ.

ثالثا : من حيث الإلزامية القانونية :

1 . معلومات محاسبية إجبارية : حيث تلزم المؤسسة الاقتصادية بقوة القانون على مسك الدفاتر و حفظ السجلات و المستندات و إعداد القوائم المالية اللازمة.

2 . معلومات محاسبية اختيارية : مثل الموازنات التقديرية و تقارير الإدارة الداخلية ، و هذا النوع من المعلومات المحاسبية ضروري للتسيير الجيد للمؤسسات الاقتصادية.[1]

المبحث الثاني :جودة المعلومات المحاسبية.

لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة لمستخدمي تلك المعلومات في ترشيد القرارات ، يجب ان تتصف بخصائص معينة إلى وجود مقاييس و معايير تجعل المعلومات الحسابية مفيدة لمستخدميها ، و تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات المحاسبية.

[1] سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012/2011،ص ص : 13-15.

المطلب الأول : مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية .

أولا : مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

الجودة (Quolity) كمصطلح مشتق من كلمة لاتينية (Qhalies) يقصد بها طبيعة الشيء و درجة صلاحيته.

كما عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الأداء و وضع الشيء المراد تحققه.[1]

و يقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية ، و يؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية ، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة ، و عادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة. وفي التميز بين ما تعبر إيضاحا ضروريا و ما لا يعتبر كذلك.[2]

كما تعني ما تتمتع به المعلومات المحاسبية من مصداقية التي تتضمنها التقارير المالية ، و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف و التضليل و ان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و الفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.[3]

---

[1] ناصر محمد علي الجهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2009/2008 ،ص :38.

[2] عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، ط1 ،ذات السلاسل للطباعة وانشر ،الكويت ، 1990،ص :194.

[3] خليل إبراهيم ، " **تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الالكترونية** "، المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية ، جامعة المسيلة ، يومي 04و05 ديسمبر ، 2012، ص : 64.

ثانيا : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

لكي تتحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها ، فان هناك مجموعة من الخواص (السمات أو الصفات) التي يجب ان تتسم بها المعلومات المحاسبية ، و تتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقيق الفائدة من المعلومات المحاسبية[1].

لقد اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم 2 عام 1980 بعنوان " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " التي تتمثل في مجموعة الخصائص النوعية التي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) و المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) لأغراض اتخاذ القرارات. و علاوة على ذلك فقد وضع مجلس عددا من المحددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. و التي يمكن تلخيصها من خلال الشكل الآتي :

الشكل (02) : محددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

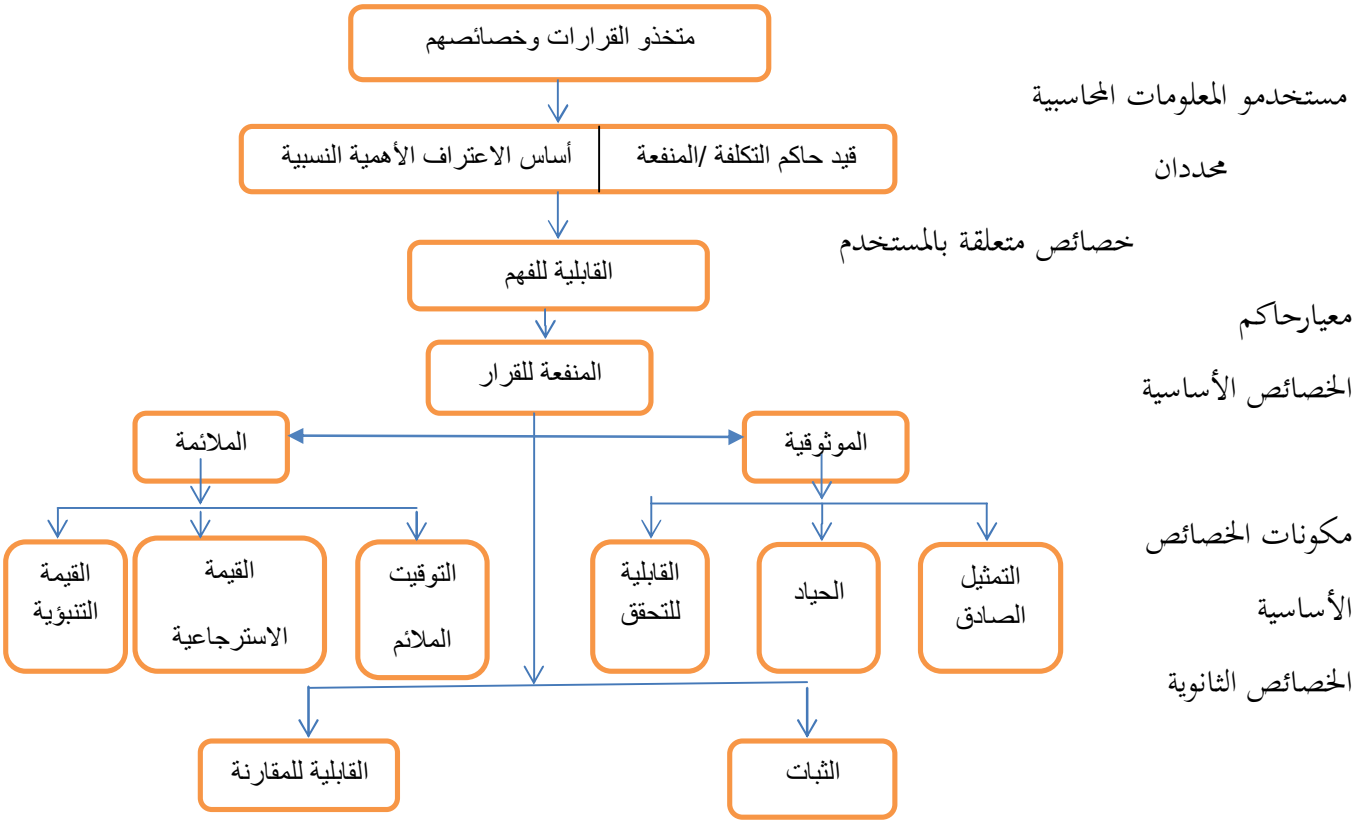

المصدر: محمد مطر، موسى السويطي ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، ط2 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008 ، ص : 331 بتصرف

[1] محمد مطر، موسى السويطي ، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية** ، ط2 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008 ، ص : 331

الفرع الأول : الخصائص النوعية الرئيسية : وتشمل خاصيتين هما :

1– الملائمة :

تعرف الملائمة على " أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات وبكلمات أخرى ، هي قدرة المعلومات على إيجاد في قرار اتخاذ القرار "[1]

كما عرفها FASB بأنها تلك " المعلومات القادر على أحداث تعبير في اتجاه القرار ، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمين تلك المعلومات عملية صنع واتخاذا قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة " [2]

إن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات المحاسبية التي تكون لها قيمة تنبؤية واسترجاعية تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار فيه لتغير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في الوقت الملائم له قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار

ويجب أن تتوافر فيها ثلاث سمات هي :

أ– القيمة التنبؤية للمعلومات: وهي القدرة على تنبؤات حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل ، حيث ان المعلومات المحاسبية ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار تساعد مستخدميها القيام بعملية للتنبؤ بالنسبة للأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل ، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون في المستقبل ، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف

ب– القيمة الاسترجاعية للمعلومات :تمتلك المعلومات قيمة استرجاعية عندما يكون لها القدرة على التغيير أو تصحيح توقعات الحالية أو المستقبلية ، كما يطلق خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات أيضا بالتغذية العكسية

[1] نعيم حسين دهمش ، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما** ، دار المكاتب الوطنية ، الأردن ، 1995، ص : 23.
[2] كمال عبد العزيز النقيب ، **مرجع سابق** ، ص : 293.

وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعات السابقة ، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات

ج- التوقيت المناسب (الملائم) للمعلومات : يقصد بالتوقيت الملائم تقديم المعلومات في حينها بمعنى انه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجونه إليها ، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعوا الحاجة إلى استخدامها ، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها .

2- الموثوقية:

ويقصد بها حسب البيان رقم 2 الصادر عن (FASB) هي " خاصية المعلومات في التأكد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله " [1]

قد تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها ، وتمثيلها لدرجة ان الاعتماد عليها قد يكون مضللا ، فلكي تكون المعلومات مفيدة ، ينبغي أن تكون موثوقة وتمتلك المعلومات خاصية موثوقية ، إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر عن ما يقصد التعبير عنه أو المتوقع التعبير عنه؛

وعلى ذلك فان الموثوقية تعني درجة الموضوعية المتضمنة فيها والتي تسمح لمستخدميها بالتوصل إلى نفس النتائج ،أين نتائج بنفس القدر من الموضوعية التي حوزتها المعلومات ويشمل معنى الموضوعية البعد عن التحيز.

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها يجب ان تتوافر فيها ثلاث سمات هي :[2]

[1] شارف خوخه ، " **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية** "، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، يومي 21و22 نوفمبر 2007 ، ص :4.

[2] رضوان حلوه حنان ، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)**، ط2 ،دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2002، ص ص :205-211.

أ- الصدق في التعبير : ويقصد بها مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل (تغليب الجوهر على الشكل) ، أي أهل تمثل الأرقام بصدق ما حدث فعلا ؛

وتتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من نوعين من أنواع التحيز وهما :

تحيز في عملية القياس : كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية أساسا لقياس الأحداث الاقتصادية ، فهذا القياس يظهر تحيزا لصالح الإدارة تجاه المساهمين والمستثمرين ؛

تحيز من قبل القائم بعملية القياس : قد يكون تحيز القائم بالقياس إما مقصودا ، كما في حالة الأمانة أو غير مقصود ، كما في حالة نقص المعرفة ؛

ب- الحياد : هو التحيز في عملية القياس بان يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر ، بدلا من ان يكون الحدوث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين ، وهكذا فان الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق للخاصية [1]؛

إن المعلومات المتحيزة لا يمكن اعتبارها معلومات موثوق بها أو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، فالمعلومات قد تكون بدون قصد منحازة نحو اتجاه معين ، ولكنها مع ذلك تكون حيادية ، وان حسن النوايا ليس كافيا لتحقيق حيادية المعلومات ، بل يجب ان تبنى على خبرة والحكم المتوازن؛

ج- القابلية للتحقق : ويقصد بها وجود درجة عالية من الاتفاق فيما بين القائمين بالقياس المحاسبي ، الذين يستخدمون نفس الطرق القياس ، فإنهم يتوصلون إلى نفس النتائج ، فإذا وصلت أطراف الخارجية (محاسبون آخرون ،وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها ، فهي لا تتمتع بخاصية الموثوقية

[1] رضوان حلوه حنان ، **مرجع سابق** ، ص : 212

الفرع الثاني : الخصائص الثانوية :

إضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية التي سبق ذكرها هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية أوصى بها مجلس معايير المحاسبية المالية (FASB) ، والتي تساهم جنبا إلى جنب مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية تتمثل فيما يلي :

1-الثبات[1]

يقصد بالثبات أو ما يصطلح عليه بالتناسق تطبيق الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المؤسسة الواحد من دورة إلى أخرى ، أي إتباع نسق واحد في تسجيل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى دورة

2-القابلية للمقارنة:[2]

يقصد بهذه الخاصية ان تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية المعتمدة نفسها ، أو أن تتم عملية القياس والعرض بالنسبة لأثر المالي المتشابهة والأحداث الاقتصادية على أساس ثابت ، ضمن المؤسسة وبطريقة متماثلة في المؤسسات والإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة :

إضافة إلى هذا هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما :

قيد الأهمية النسبية :

ويعني خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية ونوعية أو خليط منهما معا ، أما ما يتعلق بالجوانب النوعية لاختبار الأهمية النسبية فانه يمكن القول بصفة عامة ان البند يعتبر ذوا أهمية

[1] رضوان حلوه حنان ، **مرجع سابق** ، ص ص : 216،217.

[2] اسماعيل علوي ، عبد الحليم سعيدي ، " **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ارساء مبدأ الافصاح والشفافية في اطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي** " الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، يومي 06و07ماي 2012 ، ص :8.

نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بصورة محرفة إلى التأثر على متخذ القرار ولذلك فان التطبيق العلمي لاختبار الأهمية النسبية يستلزم نقطة الفصل بين ما هو مهم وبين ما هو غير مهم حسب طبيعة كل بند

قيد التكلفة والمنفعة :[1]

وتعني ان تكون المنافع المحققة والمتوقعة من المعلومات اكبر من تكلفة إمداد المنشأة بهذه المعلومات ، حيث يلاحظ تعذر إمكانية قياس المنافع المتوقعة من المعلومات لعدم التحديد الدقيق لعدد ، ونوع ، وحدود مستخدمي هذه المعلومات .

المطلب الثاني :قياس ومستخدمو جودة المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: قياس جودة المعلومات المحاسبية

يمكن قياس جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما يلي :[2]

أولا: الدقة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات

يمكن التعبير عن جودة المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولاشك كلما جودتهما وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية

ثانيا : المنفعة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما : صحة المعلومات وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية :

1 : المنفعة الشكلية : أي تطابق شكل المعلومات ومحتواها مع متطلبات متخذ القرار

2: المنفعة الزمنية : أي توفر المعلومات لدى متخذ القرار في ذات الوقت الذي يحتاج إليه

3:المنفعة المكانية : أي الحصول عليها بسهولة

[1] فياض حمزة رملي ، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**)، الأباي للنشر والتوزيع ، السودان ، 2011 ص:48.

[2] صدام محمد محمود الحيالي ،**اثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية** ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 2 ، العدد 3 ، جامعة تكريت العراق 2006 ، ص ص :136- 137

4 :**المنفعة التقيمية والتصحيحية** : أي قدرة المعلومات على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات

ثالثا : الفاعلية بوصفها مقياسا لجودة المعلومات

يقصد بالكفاءة هي حسن استخدام الموارد أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب أن تزيد عن قيمة المعلومات.

رابعا : التنبؤ بوصفه مقياسا لجودة المعلومات

يقصد بالتنبؤ انه وسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل وان هذه التوقعات تستخدم في تخطيط واتخاذ القرارات ومن فم فانه من المؤكد ان جودة المعلومات إنما تمثل في قدرتها التنبؤية في تخفيض حالة عدم التأكد.

خامسا : الكفاءة بوصفها مقياس لجودة المعلومات

يقصد بالكفاءة هي حسن استخدام الموارد أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات التي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب ان تزيد عن قيمة المعلومات .

الفرع الثاني : مستخدمو المعلومات المحاسبية

أولا : مفهوم مستخدم المعلومة المحاسبية

إن لمستخدم المعلومات المحاسبية مفهوم واسع يتضح من خلال الاختلاف الذي وقع بشأنه بين المنظمات المهنية أو القانونية الرئيسية في العالم ، وحسب عصام إبراهيم محمد البحيصي [1]فانه منذ صدور تعريف جمعية المحاسبة الأميركية للمحاسبة ("A.A.A .American Accounting Association") في عام

[1]عصام محمد البحيصي ، **دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق نظرية الصلاحية (المنفعة)** ، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع w.w.w.ar.mhabc.net ، تاريخ الاطلاع 2017/03/01.

1966 أصبحت المنظمات المصدرة للمعايير والمبادئ المحاسبية ، وخاصة المهنية منها ، وأمام هذا المفهوم الواسع لمستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف أهدافهم وحاجاتهم من المعلومات ، وترى ضرورة تبني مستخدم نموذج يكون هو الأساس في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات ، يطلق عليه المستخدم الافتراضي ، عند تحديد هذا المستخدم الافتراضي جرت العادة على الأخذ بعين الاعتبار خصائص أحد أو بعض مستخدمي المعلومات والذين ينتظر إليهم على أنهم المستخدمين الرئيسيين للمعلومات في مثل هذا النوع من النشاط الاقتصادي ، إلا أن هذا الأمر يؤدي إلى أن تكون المعلومات المحاسبية كافية لسد حاجات جميع مجموعات المستخدمين ، خاصة الخارجية منها

في هذا المضمار فان مجلس معايير المحاسبة الأميركية (F.A.S.B) يؤكد بان التنوع القائم في مستخدمي المعلومات وحاجاتهم منها يشكل عائقا أمام تحديد أهداف المعلومات ، الأمر الذي يدعم باتجاه تبني مستخدم افتراضي على الرغم من أن ذلك لا يشكل الحل الأمثل لهذه المشكلة. وقد تبني المستثمر في سوق الأوراق المالية كمستخدم افتراضي للمعلومات المحاسبية في التنظيم الأميركي ، الأمر الذي يجعل مستخدمين رئيسيين أمثال الإدارة والدائنين في المرتبة الثانية[1]

أما وجهة النظر البريطانية الصادرة في العام 1975 عن معهد المحاسبين القانونيين لإنجلترا وويلز

(I.C.A.E.W) فهي تعطي معاملة أكثر عدلا لمختلف المستخدمين عندما تحدد المستثمرين والدائنين والموظفين والمحللين الماليين وذوي العلاقة التجارية (موردين وعملاء ومنافسين....الخ) كمستخدمين افتراضيين للمعلومات المحاسبية .

أما لجنة معايير المحاسبية الدولية (I.A.S.C) فتعتبر المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والموردين الدائنين التجاريين والموظفين العملاء والحكومات ووكالاتها والإدارة والجمهور، كمستخدمين للمعلومات المحاسبية .

[1] عصام محمد البحيصي ، **مرجع سابق** ، وثيقة من الانترنت .

ثانيا : الصفات الواجب في مستخدم المعلومات المحاسبية [1]

إن مستخدمي المعلومات المحاسبية هم في الغالب صناع القرارات من حيث أنهم يعتمدون على المعلومات المحاسبية في مساعدتهم في اتخذا القرارات المختلفة ، ولكي يكون الحكم عادلا على المعلومات المحاسبية فان هنالك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية ، ومن هذه الصفات ما يلي :

1- القدرة على فهم محتوى المعلومات (الإدراك)

2- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي اعت من اجلها تلك المعلومات

3 – الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة

وعليه استخدام المعلومات المحاسبية يجب ان يتحدد بمتخذ قرار مناسب ومهيأ لذلك الاستخدام ، فمن غير المعقول أن تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه المعلومات المحاسبية (من حيث المصطلحات المستخدمة أو كيفية نشوء تلك المعلومات ....الخ) ، ومن ثم يتم الحكم على المعلومات المحاسبية من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة أو غير مفيدة .

ثالثا : أهم مستخدمو المعلومات المحاسبية : [2]

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وهذا الأمر مرتبط بتعدد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة . مختلف هذه الأطراف تستخدم المعلومات المحاسبية لأغراض مختلفة لكنها تشترك في غرض واحد إلا وهو استغلالها في عملية صنع القرارات

ويقسم مستخدمو المعلومات المحاسبية على النحو التالي :

[1] فياض حمزة رملي ، **مرجع سابق** ، ص : 53

[2] محمد مؤيد الفضل وعبد الناصر نور ، **المحاسبة الإدارية** ، ط 1 دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص : 309

1– إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها :

إن الطرف الأول الذي تهمه المعلومات المحاسبية للمؤسسة ويستفيد منها كثيرا يتمثل في إداراتها (المسيرين) حيث تستخدمها لتقييم أداء المؤسسة ولغرض التخطيط والرقابة وغيرها ، وباختصار لأجل صنع القرارات اللازمة.

2 – المستثمرون (المساهمون) الحاليون والمحتملون

بالنسبة للمستثمرين الحاليين اللذين هم ملاك المؤسسة وبالتالي هم أصحاب المصلحة الرئيسية في معرفة المعلومات المحاسبية لتعرف على مستوى أداء المؤسسة بصفة دورية . وينصب اهتمامهم في اتجاه تقييم الاستخدام الاقتصادي رأس مال الملاك من طرف المسيرين واتخاذ الموقف المناسب عند انعقاد الجمعية العامة للمساهمين وكذالك الخروج بقرار البقاء كمساهمين في المؤسسة أو عدمه . أما بالنسبة المستثمرين المحتملين فان اهتمامهم بالمعلومات المحاسبية يفسر برغبة هؤلاء في معرفة مدى جدوى الاستثمار في المؤسسة بشراء أسهمها من عدمه .

3 – الدائنون الحاليون والمحتملون

تمكنهم المعلومات المحاسبية من دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتي على ضوئها يقررون ما هو مناسب بشأن تعاملاتهم مع المؤسسة .[1]

بالنسبة للدائنين ذوي الديون والمتوسطة الأجل كحملة السندات الطويلة والمتوسطة الأجل نجد بأن اهتمامهم ينحصر في ضمان سلامة أصل القرض وفي انتظام سداد الفوائد السنوية . ومن خلال اطلاعهم على المعلومات المحاسبية تتضح لهم هذه المسألة و بالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون القصيرة الأجل ، كالائتمان التجاري من جانب الموردين وقروض قصيرة الأجل من البنوك وغيرها من الديون التي تدخل ضمن هذا النوع ، نجد بأن هؤلاء يهتمون بمدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الالتزامات في مواعيدها ، مما يجعل المعلومات المحاسبية بالنسبة لهم أمرا ضروريا لمعرفة نتائج الأعمال الجارية وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

[1] محمد مؤيد الفضل وعبد الناصر نور ، **مرجع سابق** ، ص : 310

أما الدائنون المحتملون فإنهم مهتمون بمدى تشبع المؤسسة بالديون ومدى قدرتها على السداد ولا يمكنهم معرفة ذالك إلا بعد حصولهم على المعلومات المحاسبية التي تخص المؤسسة المعنية .

4– العملاء

يهتم العملاء بالمعلومات المحاسبية للمؤسسة للتأكد من مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

5 – العاملون ونقاباتهم

إن العاملين ونقاباتهم يستفيدون أيضا من المعلومات المحاسبية ، فعلى أساسها يمكنهم المساومة فيما يتعلق بتحديد الأجور والمكافآت والحوافز وتحسين ظروف العمل وتهيئة المصالح الاجتماعية .

6– الجهات الحكومية المعنية :

من أهمها الوزارة المكلفة بالقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة ، إدارة الضرائب ، أجهزة الرقابة الأجهزة المكلفة بالإحصاء والتخطيط وغيرها .فكل جهة من هذه الجهات تهتم بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة بما يهم اختصاصاتها .

7– أطراف أخرى

هناك أطراف عديدة تدخل ضمن هذا العنوان كالمنافسين ، الباحثين ، وسائلا الإعلام وغيرهم .

رابعا : طرق تحديد احتياجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية

هناك ثلاث طرق لتحديد احتياجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية وهي [1]:

1 – طريقة الاستفسار : ويقصد بهذه الطريقة سؤال صانعي القرار عن احتياجاتهم من المعلومات المالية والمحاسبية ، وذلك من خلال المقابلة الشخصية أو باستخدام قوائم الاستقصاء ، إلا أن هذه الطريقة غالبا ما تنقصها الفعالية خاصة في الواقع العملي للوصول إلى قرار مالي فعال ، نظرا لعدم قدرة صانعي القرار من تحديد احتياجاتهم

[1] قاسم محسن ابراهيم الحبيطي ، زياد هاشم يحيا السقا ، **مرجع سابق** ، ص 56

بالشكل الدقيق ، وكذا عدم تمكنهم من معرفة كل جوانب المشكلة المعروضة أمامهم ، هو بطبيعة الحال ما يؤثر سلبا على صنع القرار المالي .

2 – طريقة تحليل المعلومات : تعتمد هذه الطريقة على تحليل المعلومات الحالية ودراسة سلوك وتصرفات صانعي القرار في استخدامها ، ومن ثم تقدير احتياجاتهم وتحديدها ، وذلك من خلال الاستعانة بخبرة القائمين على نظام المعلومات المالي والمحاسبي لاسيما المحاسبين ،إلا أن هذه الطريقة أيضا لا تخلو من بعض الانتقادات المتمثلة خاصة في كون أن النظام قد يستمر في إنتاج نفس المعلومات في حين أن احتياجات صانع القرار في تغير مستمر ، وهو أيضا ما يؤثر سلبا على صنع القرار .

3– طريقة تحليل القرار :تعتمد هذه الطريقة على ضرورة معرفة أفراد نظام المعلومات المحاسبي بكل متطلبات عملية صنع القرار ، وذلك لأجل تحديد المعلومات المطلوبة فعلا ، وتتطلب هذه الطريقة ضرورة مسايرة نظام المعلومات المحاسبي للتغيرات المستمرة في متطلبات صانع القرار من المعلومة ، وبالتالي فان هذه الطريقة لها أثر ايجابي على صنع القرار المالي [1].

المطلب الثالث : معايير والعوامل المؤثر في جودة المعلومات المحاسبية

سنتطرق في هذا المطلب إلى معايير جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثر فيها

الفرع الأول : معايير جودة المعلومات المحاسبية

تحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية :

أولا: معايير قانونية : تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل

[1] قاسم محسن ابراهيم الحبيطي ، زياد هاشم يحيا السقا ، **مرجع سابق** ، ص : 57

تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها؛ [1]

ثانيا: معايير رقابية : ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه احد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المراجعين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد المراجعة للتأكد من سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وان بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة ؛

ثالثا : معايير مهنية :تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم ، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة ؛

ربعا : معايير فنية : إن توفر فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار

الفرع الثاني :العوامل المؤثر في جودة المعلومات المحاسبية

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ثلاث أنواع هي : [2]

أولا : العوامل البيئية (بيئة المحاسبة) :

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي :

1– العوامل الاقتصادية : تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي ، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبير ، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة

[1] زرزار العياشي " **أثار تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لشركات** " الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع وأفاق ، أم البواقي ، يومي 07 و08 ديسمبر 2010 ، ص : 18

[2] ناصر محمد علي المجهلي ، **مرجع سابق** ، ص ص : 65 – 67

لاحتياجات المستخدمين ، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية ؛

2- **العوامل الاجتماعية** : تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل : اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت ....الخ فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية ؛

3- **العوامل القانونية** : إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصنفيها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية ؛

4 - **العوامل الثقافية** : وتتمثل في مستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية ، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص ؛

ثانيا: العوامل المتعلقة بالمعلومات :

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار ، كما أن لاستخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على جودة المعلومات المحاسبية ، وكذلك كمية المعلومات المحاسبية ، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة و المستخدمين وزيادة عدد المستخدمين وزيادة عدد المستخدمين للمعلومات في العالم وفي الوقت المناسب ؛ [1]

[1] ناصر محمد علي المجهلي ، **مرجع سابق** ، ص : 68

ثالثا: تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي):

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المنشورة ، وإضفاء الثقة في المعلومات الوارد بها ، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها[1].

[1] ناصر محمد علي المجهلي ، **مرجع سابق** ، ص : 69

خلاصة الفصل الأول

ان المعلومات المحاسبية باعتبارها نتاج نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، كانت تستخدم من طرف إدارة هذه الأخيرة فقط ولإغراض محدودة (من قياس الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة وصولا إلى تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة) . أما الآن اتسعت دائرة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية وتعددت الأطراف التي تستفيد منها ، فبعدما كانت هذه الأطراف تبحث عن الحصول على اكبر حجم ممكن منها ، أصبحت الآن تبحث على تلك المعلومات الجيدة التي تتوفر فيها الخصائص النوعية المتعارف عليها لتساعدها على بلوغ الأهداف المرجوة منها لاسيما اتخاذ القرارات الجيدة .

ونضرا لأهمية المعلومات بصفة عامة والمحاسبية بصفة خاصة تناولنا في المبحث الأول كل من المعلومات ونظام المعلومات المحاسبية و المعلومات المحاسبية بتركيز على أهميتها وأهدافها .

ان جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بمعايير وعوامل في اتخاذ القرارات من مستخدمو المعلومات المحاسبية وهذا ما تطرقنا له في المبحث الثاني .

الفصل الثاني

اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة

تمهيد :

تلعب عملية اتخاذ القرار دور أساسيا في أي مؤسسة وتعتبر من المهام والأدوار الأساسية لأي مدير في المؤسسة على اختلاف أنواعها باستخدام نظام المعلومات الذي يساعد في عملية اتخاذ القرار ، ومن أهم هذه القرارات نجد القرارات المالية ، بحيث ان جوهر عملية اتخاذ القرار المالي هو اختيار احد الحلول الممكنة لتمثيل موضوع معين أو تحقيق غرض ما لمواجهة موقف معين يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة .

ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفاعلية فهي بحاجة إلى تحسين وضعها المالي باستمرار وتعديل قراراتها المالية المنحرفة باستخدام المعلومات المحاسبية المتوفرة لديها واكتشاف نقاط ضعف والقوة حسب ظروف المؤسسة .

ولإعطاء صورة واضحة عن عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة ، سنحاول في هذا الفصل التطرق إليها في المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة

المبحث الثاني : القرارات المالية

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

ان عملية اتخاذ القرار هي جوهر الحياة برمتها، وعندما ننظر في منظار جزئي على مستوى المؤسسة يصبح القرار جوهلا الحياة العلمية، لذلك يقضي المدير اغلب وقته في التفكير في حل المشاكل واتخاذ القرارات المناسبة لأجل تحقيق الأهداف المرسومة.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار ومراحلها

الفرع الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي تناولها العديد من المؤلفين لا تختلف في مغزاها وفي هذا المجال سيتم عرض بعض هذه التعريفات كالاتي:

أولا: هي عملية اختيار بديل من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة.[1]

ثانيا: هي عملية اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية موسعة لعدد من البدائل المتاحة التي يمكن إتباعها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.[2]

ثالثا: هي عملية اتخاذ القرار بأنها اصدار حكم معين عما يجب ان يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن اتباعها. أو هي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، وفقا لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار.[3]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص132.

[2] بركان دليلة، **تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار**، أبحاث اقتصادية، وإدارية، العدد العاشر، جامعة محمد خضير بسكرة، ديسمبر 2011، ص218

[3] علي الشرقاوي، **العملية الإدارية وظائف المديرين**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص128.

الفرع الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بسلسلة من الخطوات المتتابعة والمتناسقة، والتي يمكن توضيحها في الاتي:[1]

أولا: مرحلة تحديد وتشخيص المشكلة

من الأمور المهمة التي ينبغي على القرار المتخذ وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وابعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة،وعدم الخلق بين اعراضها وأسبابها،والوقت الملائم لحلها والناسب بشأنها.

ثانيا: مرحلة جمع البيانات والمعلومات

ان فهم المشكلة فهما حقيقيا،وتحديد ابعادها واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار،وذاك ان اتخاد القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين به في الحصول على اكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة لتحليلها تحليلا دقيقا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام للوصول إلى معلومات تساعد على الوصول إلى القرار المناسب.

ثالثا: مرحلة تحديد واختيار البدائل

يعتبر تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة من اهم مراحل اتخاذ القرارات وتتمثل في لبحث عن الحلول والبائل الممكنة لحل تلك المشكلة وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا رئيسيا في هذا المجال.

وذلك بالمقرنة بين كل بديل من البدائل الممكنة، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حده ثم اختيار البديل المناسب.

[1] ناصر محمد علي المجهلي ، **مرجع سابق** ، ص ص : 114 -115

رابعا: مرحلة تقيم البدائل

حين الانتهاء من وضع البدائل المتاحة، يجد المدير نفسه امام ضرورة تقييمها لاختيار البديل الناسب، وذلك لان أي حل من هذه الحلول يتضمن عدة مزايا وعيوب، إذ لا تتساوى الحلول جميعا من حيث قدرتها على تحقيق الهدف

خامسا: مرحلة اتخاذ القرار

يعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق المعيار أو يحقق الهدف المطلوب إنجازه لاتخاذ القرار التي تعد كإعلان عن ذلك البديل، ويجب ان بتبع عملية اتخاذ القرار التي تعد كإعلان عن ذلك البديل، ويجب ان يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي تم اتخاذه.

المطلب الثاني: أهمية عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: أهمية عملية اتخاذ القرارات[1]

أولا: اتخاذ القرارات عملية مستمرة حيث يمارس الانسان العادي اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمن قراراته هناك السهلة والبسيطة وهناك الحاسمة والمصيرية، ولا يختلف الأمر عن المؤسسة فهي مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق وغيرها.

ثانيا: اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله وهي التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى يتم العمل به؟... وعليه كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى اداءه الإداري.

[1] بلواحد زكرياء وعبد الواحد محمد، **المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص36

ثالثا: اتخاذ القرارات الاستراتيجية يحدد مستقبل المؤسسة، حيث مثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها.

رابعا: اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج أو التسويق أو الموارد البشرية أو التمويل، وكذا القرارات الخاصة بإدارة راس المال واستخداماته.

خامسا: اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، لاكن كل من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار[1]

أولا: تأثير البيئة الخارجية

باعتبار أن المؤسسة كنظام مفتوح فانه تأثر وتتأثر بمحيطها الخارجي، ومن العوامل البيئية الخارجية التي قد تؤثر في اتخاذ القرار هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، والمنافسة الموجودة في السوق والمستهلكين، والتشريعات والتطورات التقنية والعادات الاجتماعية.

ثانيا: تأثير البيئة الداخلية

يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجم المؤسسة ومدى نموها وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها، لذلك تعمل الإدارة على توفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ، هذا ما يتطلب من الإدارة ما ان تحدد وتعلن الهدف من اتخاذ القرار وتشجع فيه القدرة على الابتكار والابداع حتى يخرج القرار بالسرعة الملائمة والصورة المطلوبة.

[1] بن سبع إلياس، **استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل**، مذكرة ماجستير في بحوث عمليات وتسيير مؤسسات، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2010، ص ص87، 88

ومن العوامل البيئية التي تؤثر على اتخاذ القرار، تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي والغير الرسمي وطبيعة وتوافق مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.

ثالثا: تأثير متخذ القرار

تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصيته وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار هي المجازفة والحذر والتسرع والتهور. [1]

كذلك فان مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه ومن خبرات ومهارات وما يملك من ميول تؤثر في اتخاذ القرار، كما أن متخذ القرار يتأثر بتقاليد البيئة التي يعيش فيها وعاداتها، ويعكس من خلال تصرفاته قيامها ومعتقداتها التي يؤمن بها.

رابعا: تأثير ظروف القرار

ويقصد بهذه الظروف الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والمؤثرة عليها، ومدى شمولية البيانات ودقة المعلومات المتوفرة، هذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرار أما في ظروف عدم التأكد أو ظروف التأكد أو تحت درجة من المخاطرة، لذلك يعتمد على استخدام معايير معينة يحدد فيها ظروف القرار ثم ينتقي تبعا لذلك البديل المناسب.

[1] حسن علي م شرقي، **نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997، ص30

خامسا: تأثير أهمية القرار [1]

ان اتخاذ القرار لحل مشكلة ما يتطلب من متخذ القرار إدراك المشكلة من جميع أبعادها والتعمق في دراستها حتى يمكنه الوصول إلى الحل الجذري لها وكلما ازدادت أهمية المشكلة وبالتالي أهمية القرار المناسب لها زادت ضرورة جمع الحقائق والمعلومات اللازمة لضمان الفهم الكامل لها.

وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل الآتية:

1. عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.
2. تأثير القرار من حيث الكلفة والعائد.
3. الوقت اللازم لاتخاذه.

المطلب الثالث: تصنيف القرارات

الفرع الأول: التصنيف حسب التدرج الهرمي

صنفها Ansofte وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:[2]

أولا:القرارات الإستراتيجية على المستوى الطويل تتخذ على مستوى الإدارة العليا للمنظمة على المدى الطويل وتتطلب كمية كبيرة ونوعية من المعلومات يمكن للمنظمة من خلالها ان تقوم باستغلال الفرص تجنب تهديدات البيئة أي قرار الاستثمار على المدى الطويل مثل شراء تكنولوجيا

ثانيا: القرارات التكتيكية على المستوى المتوسط تتخذ في الغالب من طرف رؤساء الأقسام أو الإدارات وتخص وظيفة من وظائف المؤسسة، وتهدف إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، بناء

[1] محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص121.

[2] منعم زهير الموسوي، **اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي**، ط1، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن،1998، ص35

الهيكل التنظيمي، تحديد مسارات العلاقات بين العاملين أو بين حدود السلطة، فبالإضافة إلى تقييم العمل وتفويض الصلاحيات واختيار قنوات الاتصال.

ثالثا: القرارات العملية على المستوى القصير هي القرارات المتعلقة بمشكلات العمل اليومي وهي قرارات قصيرة المدى تتعلق أساسا بأسلوب العمل وتنفيذه وتتميز بأنها لاحتاج إلى الجهد والبحث من قبل متخذيها،وتتخذ اعتمادا على الخبرات والتجارب السابقة،واتخاذها يتم بطريقة فورية.

الفرع الثاني: التصنيف حسب التكرار

صنف سيمون القرار حسب درجة التكرار إلى قسمين[1]

أولا: القرارات المبرمجة هي قرارات متكررة وإجرائية إلى حد انه يمكن إخراج إجراء محدد من معاملتها، بحيث أنها لا يجب ان تعامل كأنها جديدة في كل مرة تحدث، فإجراءات اتخاذ القرار هنا محددة بشكل واضح مسبقا، وأشار إلى ان القرارات المبرمجة تشبه القرارات التشغيلية أو الروتينية، حيث تقوم بإتباع برنامج محدد ثم تصبح بعد فترة ذات طبيعة روتينية متكررة تعالج مشاكل متكررة.

ثانيا: القرارات غير المبرمجة ويقصد بها تلك الغير متكررة الحدوث،والتي يطلب القيام بها بذل المجهود العقلية والفكرية لغرض اتخاذه،كما إنها غالب ما ترتبط بالعديد من التكاليف أو الصعوبات التي تكتنف حدوثها.[2]

[1] سعيدة عزة، **دور المراجعة الخارجية ومساهمتها في ترشيد القرارات المالية**، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2013، ص43

[2] صخري جمال عبد الناصر، **التحليل المالي لأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية الجزائرية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 30

الفرع الثالث: التصنيف وفقا للمشاركة في اتخاذها.[1]

أولا: القرارات الشخصية تتعلق بالمدير كفرد وليس كعضو في المنظمة، بمعنى ان مثل هذه القرارات لا تفوض إلى حد لان تنفيذها لا يتطلب دعما من أعضاء المنظمة مثل: قرار اعتماد معدل مردودية مرتفع من المديرية المالية، وهذا ما يدفع المديرية التجارية إلى قرار إلزامية.

ثانيا: القرارات التنظيمية هي تلك التي يصنعها المدراء بموجب أدوارهم الرسمية كوضع الاستراتيجيات ووضع الأهداف الموافقة للخطط وغيرها مثل: مصلحة من المصالح تتخذ قرارا يخصها دون فرضها من الإدارة العليا (مصلحة الموارد البشرية تقوم بقرار تعيين بسبب وفاة أو ترفيه داخلية أو تحويل)

الفرع الرابع: تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها

تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار عددا من المتغيرات والمؤثرات الإنسانية والطبيعية التي تؤثر في نوع القرارات المتخذة، ويمكن تقسيم القرارات بحسب تأثير البيئة المحيطة إلى:

أولا: القرارات تحت ظروف التأكد هذه القرارات تتخذ في حالة التأكد التام من الظروف والمتغيرات التي تؤثر في القرار الواجب اتخاذه، وعليه فان متخذ القرار يعن تماما نتائج القرار وأثاره مسبقا قبل اتخاذه، ويمكن اللجوء إلى بعض الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتيجيات في هذه الحالة كتقنية البرمجة الخطية مثلا.

ثانيا: القرارات تحت ظروف المخاطرة وهي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع، وبالتالي فان على متخذ القرار ان يقدر الظروف أو المتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل وكذلك درجة احتمال،يمكن الاستعانة بمختلف طرق حساب الاحتمالات كالأمل الرياضي في ظل هذه الظروف.

[1] إسماعيل إبراهيم جمعة وزينات محمد محرم، **المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص : 43

ثالثا: القرارات تحت ظروف عدم التأكد وهي القرارات التي غالبا ما تقوم الإدارة العليا عندما ترسم أهداف المشروع العامة وسياسته وتكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا إمكان حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار،وذلك بسبب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها، فهي إذن قرارات تتخذ في ظل ظروف من الممكن حدوثها، ولكن لا تعرف درجة احتمال حدوثها.

المبحث الثاني : القرارات المالية

ان جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات، وذلك باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل المنظمة، كون هذه القرارات المالية تحظى بأهمية بالغة تعنى بالوضعية المالية للمؤسسة، فماذا نقصد بالقرارات المالية وما هي أنواعها؟

المطلب الأول: مفهوم القرارات المالية ودور المعلومات المحاسبية في اتخاذها

الفرع الأول : مفهوم القرارات المالية

أولا: تعريف القرارات المالية

تعرف القرارات المالية إنها هي اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي)بتحليل القائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية [1]

القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية، مالية) بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة. بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل ، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح.

[1] عبد الغفار حنفي ، **أساسيات التمويل والإدارة المالية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 207.

ثانيا: خصائص القرارات المالية[1]

– ان بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ ان نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.

– ان نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتا طويلا مم يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

– القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات،الأمر الذي يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

الفرع الثاني : دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات

ان الوظيفة والهدف النهائي للمعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفية أو التحويل المجهول إلى معلومة أو تخفيف حالات عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الهادفة في إطار موضوعي.

وفي ضوء ما تقدم من دراسة لمراحل عملية اتخاذ القرارات والظروف التي في ظلها تتخذ القرارات المختلفة، يتبين مدى الحاجة للمعلومات سواء في تحديد وتحليل المشكلة، أو وضع وتحديد البدائل الممكنة لحل هذه المشكلة، أو في تقييم تلك البدائل، وتقرير احتمالات حدوثها ونتائجها. [2]

ولوحظ من خلال دراسة أنواع المعلومات المحاسبية وأنواع القرارات ومستويات الإدارة في الشركة، وجود حاجة حقيقية للمعلومات المحاسبية عند كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار، سواء القرار التشغيلي أو التكتيكي أو الاستراتيجي، وعند كل وظيفة من الوظائف الأساسية للشركة (التمويل، الأفراد، التسويق، الإنتاج) وكذلك عند

[1] زراقة انتصار ، **اثار القرار المالي على اهداف المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير تخصص مالية واقتصاد دولي ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر ، 2013 ، ص: 20

[2] نهاد اسحق عبد السلام ابوهويدي ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي** ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين ، 2011 ، ص : 37

كل مستوى من مستويات الإدارة في الشركة (العليا، والوسطى، والتشغيلية). فلا يمكن لأي مستوى إداري أن يتخذ أي قرار بشأن أي وظيفة من وظائف الإدارة إلا بالاعتماد على المعلومات المحاسبية،

ويحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لقراراته من مصادر مختلفة، ولكن التقارير المالية تعد أفضل مصادر المعلومات، والسبب في ذلك أن لهذه المعلومة الكمية قابلية للتحقق من صحتها، كما أن أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية هو توفير المعلومات من أجل اتخاذ القرار. [1]

ويتضح مما سبق أهمية المعلومات المحاسبية عند كل مستوى وكل مستوى وكل وظيفة في الشركة، وفي كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، وتزداد أهمية تلك المعلومات عند القرارات الإستراتيجية، لاسيما قرارات الإنفاق الرأسمالي، لما يترتب عليها من مخاطر وما يحفها من عدم تأكد، لتعلقها بالمستقبل واعتمادها على التنبؤ المبني على المعلومات المعززة، وتأثيرها القوي على الأهداف الإستراتيجية للشركة، وبالتالي تأثيرها على قيمة الشركة.

[1] ناصر محمد علي المجهلي ، **مرجع سابق** ، ص : 118

المطلب الثاني: قرار الاستثمار والتمويل

الفرع الأول: قرار الاستثمار

لعل من أهم واخطر القرارات هي قرارات الاستثمار،لارتباطها بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة الحدوث، أما أهميته فتكمن في استغلال المارد والمصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة.

أولا: مفهوم القرار الاستثماري

1. **تعريف القرار الاستثماري:** يعرف القرار الاستثماري على انه هو قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلية ولكنها غير مؤكدة الحدوث.[1]

ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى قرار تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار فترات زمنية مقبلة.[2]

ثانيا: خصائص القرار الاستثماري

ينطوي القرار الاستثماري على عدة خصائص نذكر أهمها:[3]

1. انه قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.
2. ان القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
3. يحيط بالقرار الاستثماري عدد من الظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد وتغيير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية المتغيرات للقياس الكمي، وكل هذه تحتاج إلى أسس علمية للتعامل معها.

---

[1] حفصة زيرار، **دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري**، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص8

[2] امين السيد أحمد لطفي، **تقييم المشروعات باستخدام مونت كارلو للمحاكاة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص21

[3] محمد صلاح الحنأوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص217

4. يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة،

5. نتائج الاستثمارات تترجم في المدى البعيد وتستمر لفترة طويلة. بحيث ان هذه الحقيقة تعني ان متخذ القرار يفقد الكثير من مرونته.[1]

ثالثا : أنواع قرارات الاستثمار

وفي العادة تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعيد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى قرارات استثمارية قصيرة الأمد وقرارات استثمارية طويلة الأمد كما يلي:[2]

1 : القرارات الاستثمارية قصيرة المدى

تدور مجموعة من هذه القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة واتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال بل ان الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمارات الموجودة في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقل والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

2 : قرارات الاستثمار طويلة الأمد

تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري الطويل الأمد والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة. وتشمل مثل تلك القرارات عملية اختيار الموجودات وكيفية الإنفاق ثم مقابلة عوائد الاستثمار المتوقعة في

[1] حمزة محمود زبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 69-70.

[2] لزغم سمية، **أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص35

المستقبل مع المبالغ المنفقة على تلك الموجودات وقد يكون الاستثمار المتمثل في الإنفاق على الموجودات الحالية من حيث تحسينها وتوسيعها مثلا أو شراء موجودات جديدة لغرض زيادة القدرة الإنتاجية الحالية أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة.

رابعا : المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

يقوم القرار الاستثماري الاستراتيجي الناتج على مقومات أساسية وهي:[1]

1 – مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية : بما ان الأموال المستثمرة ضخمة فانه يجب اختيار العديد من البدائل ويستحسن ان لا يقل عددها على ثلاثة، وهذا ليكتسب متخذ القرار مرونة تجعله يتخذ قرار صائب.

2 – مبدأ الملائمة : أي يجب ان يتوافق المشروع الاستثماري المختار مع الإمكانات المالية الموجودة لدى المؤسسة

3 – مبدأ الخبرة والكفاءة : حتى ينجح المشروع لابد ان تتوفر لدى المستثمر المؤهلات اللازمة والخبرة الكافية لإدارة المشروع، وإلا الاستعانة والاعتماد على مختصين ومستشارين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة.

4 – مبدأ تنويع المخاطر الاستثمارية : من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية ما يؤدي إلى تخفيض الخطر، بحيث ان الخسارة في أداة معينة يعوضها الربح في أداة أخرى.

[1] مليكة زغيب وإلياس بوجعادة، **صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية**، ملتقى دولي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، أفريل 2009، ص ص : 1 – 2

الفرع الثاني : قرار التمويل

يعد هذا النوع من القرارات أهم القرارات المالية التي تتخذها الإدارة المالية، وعادة ما تلجأ هذه الأخيرة إلى استخدام استراتيجيات محددة توضح طبيعة وأنواع مصادر التمويل التي تحتاجها المؤسسة سواء على المدى القريب أو البعيد

أولا: مفهوم قرار التمويل

تعريف قرار التمويل : تعددت التعاريف حول مفهوم قرار التمويل ومن بينها:

1 -يعرف قرار التمويل على انه القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تتحصل عليها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات. فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة.[1]

2 - أو هو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل استثماراتها[2]

3 - أو هو البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية

ثانيا: أنواع قرار التمويل

ويغطي قرار التمويل ثلاثة أنواع رئيسية من القرارات:[3]

1- اختيار الهيكل المالي، أي توزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية.

[1] نور الهدى حنونة، **لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية**، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص21

[2] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص77.

[3] محمد عبد العزيز عبد الكريم، **الإدارة المالية والتخطيط المالي**، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995، ص96.

2- سياسة توزيع الأرباح، أي الاختيار بين إعادة استثمار النتيجة { احتجاز الأرباح} وبين توزيع الأرباح على المساهمين.

3- الاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الاستدانة المالية).

وتسعى المؤسسة من خلال اتخاذ هذا القرار إلى تعظيم ثروة المالكين عن طريق تعظيم قيمة المؤسسة.

ثالثا : مصادر التمويل

تتوفر للمؤسسة العديد من البدائل في مصادر التمويل، وهذا ما يجعل اتخاذ قرار التمويل من أصعب القرارات وسنتطرق لمصادر التمويل في ما يلي:

1 : التمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة ومما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة.[1]

ويتحدد مفهوم التمويل الذاتي من خلال منظورين مباشر وغير مباشر:

- المنظور المباشر: من خلال هذا المنظور يمثل التمويل الذاتي حاصل الفرق بين التدفقات المقبوضة والتدفقات المدفوعة، أي انه يأخذ في الاعتبار التدفقات الفعلية دون الوهمية (الاهتلاكات. المؤونات).
- المنظور الغير مباشر: يظهر التمويل الذاتي هنا كتدفق نقدي فعلي تحققه المؤسسة.

[1] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، ج1، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص259.

2 : الرفع في رأس المال

الرفع في رأس المال هو عملية مالية تؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال بواسطة المساهمة الخارجية، التي يختلف حجمها باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة. ومن وسائل الرفع في رأس المال: [1]

- الرفع في رأس المال نقدا و/أو عينا
- الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات
- الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون

3 : اللجوء إلى الاستدانة

تعتبر الاستدانة من أهم مصادر التمويل في المؤسسة إذ يتم اللجوء إليها من اجل تغطية الاحتياجات التي لم تتمكن المؤسسة من تمويلها عن طريق التمويل الذاتي.

يمكن تعريف الاستدانة بأنها الديون المالية التي تجمع كل من الديون القصيرة؛ متوسطة؛ وطويلة الأجل المقدمة من طرف مؤسسات مقرضة.[2] وتتعدد تصنيفات الاستدانة وأنواعها باختلاف المصادر وطبيعة القروض وأجال الاستحقاق وأهمها:

- الدعوة العامة للادخار.
- الاقتراض من البنوك والوسطاء الماليين.

[1] لزغم سمية، **مرجع سابق**، ص51

[2] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص266.

الشكل (03) : تصنيفات مصادر التمويل

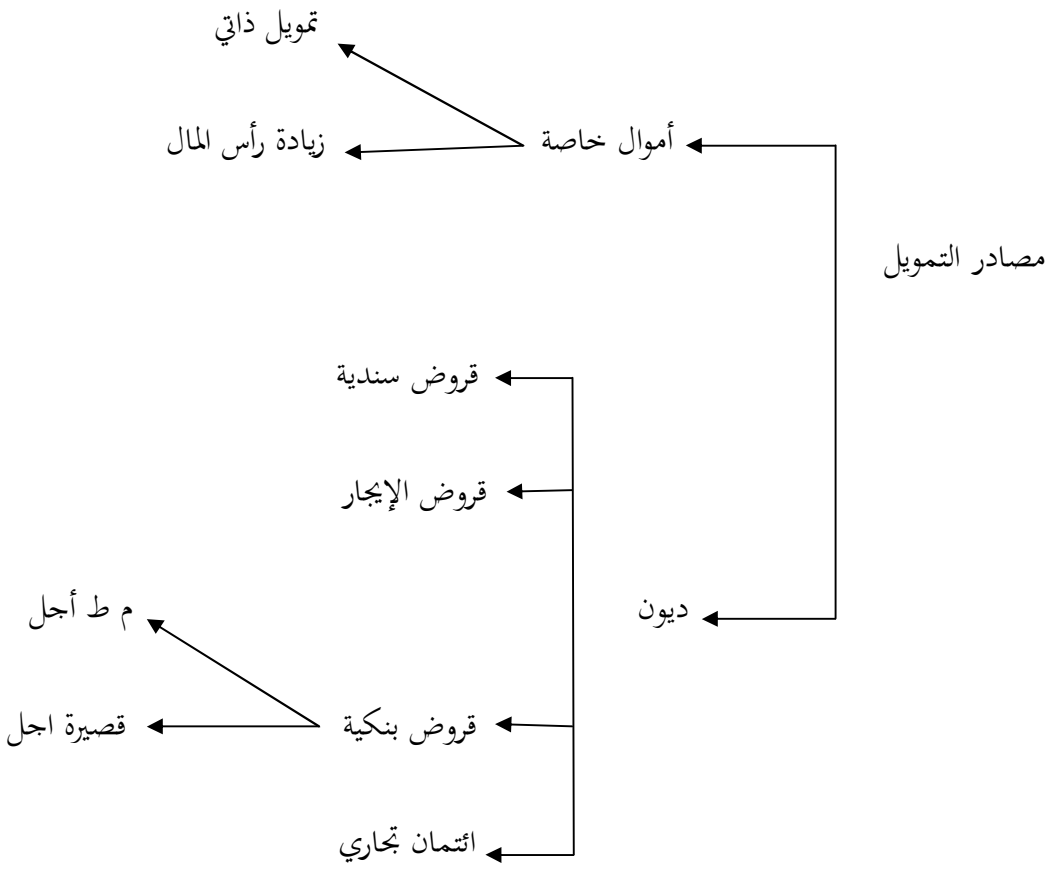

المصدر : مليكة زغيب ، التسيير المالي حسب برنامج الرسمي الجديد ، ص : 193

ثالثا: العوامل المؤثرة في قرار التمويل[1]

1. تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر؛
2. عنصر الملائمة؛ بمعنى ان يكون مصدر التمويل ملائما مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال.
3. وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى متخذ القرار، وسياستها المتبعة في إدارة هذه السيولة، فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويل الأجل، لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل.

[1] نور الهدى حنونة ، **مرجع سابق** ، ص : 22.

4. القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة، أو سياسات توزيع الأرباح أو قيود على مصادر تمويل أخرى.
5. المزايا الضريبية، فمصادر التمويل الخارجي تحقق وفرات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال.

المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح

يصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوع ثالث من القرارات المالية هي قرارات توزيع الأرباح ويعد من ابرز القرارات التي يتخذها المسير المالي ويعطيه أهمية خاصة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين وبين احتجاز تلك الأرباح بغرض إعادة استثمارها في مشاريع مجدية.

الفرع الأول: مفهوم سياسة توزيع الأرباح

أولا: تعريف سياسة توزيع الأرباح يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها:

1. مضمون لاتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، وتتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والي ينتج عنها تعظيم سعر السهم.[1]
2. هي مجموعة الأدلة والإرشادات التي تعتمد عليها الإدارة المالية عند اتخاذ قرارات توزيع الأرباح.

ثانيا : أنواع السياسات المتعلقة بتوزيع الأرباح [2]

سياسة تعتمد نسبة مقسوم ثابت :

[1] محمد صالح الحنأوي وجلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ص416.

[2] لزهاري زوأويد، **دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على السلوك التمويلي للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة**، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2012، ص ص : 16-17

ويقصد بنسبة مقسوم الأرباح النسبة المئوية. من كل وحدة نقدية ربح. سيتم توزيعها على المساهمين على شكل نقد، وتحسب بقسمة مقدار مقسوم أرباح السهم الواحد(DPS) على ربحية السهم الواحد (EPS)

PAY-OUT-RATIO=DPS:EPS

حيث: EPS:ربحية السهم الواحد تساوي صافي الربح(القابل للتوزيع وليس المقرر توزيعه كمقسوم أرباح) عدد الأسهم المصدرة.

ان سياسة توزيع الأرباح التي تعتمد على نسبة ثابتة. كنسبة مقسوم الأرباح. تقوم على تثبيت هذه النسبة في كل فترة يتم فيه اتخاذ قرار بتوزيع أرباح على المساهمين.وما يعاب على هذه السياسة هو ان المؤسسة إذا ما حققت أرباح منخفضة في فترة من الفترات وعند التزامها بنسبة ثابتة لمقسوم الأرباح، فان حصة السهم الواحد من الأرباح التي سيتم توزيعها ستكون صغيرة جدا،أو قد تحقق المؤسسة خسائر في إحدى الفترات، وتتوقف عن توزيع الأرباح، وبما ان الأرباح الموزعة تعتبر مؤشرا لحالة المؤسسة مستقبلا من وجهة نظر المستثمرين فان سعر سهم المؤسسة سوف يتأثر سلبيا ويتعرض للانخفاض في السوق المالي.

سياسة توزيع أرباح منتظمة: هذه السياسة مبنية على دفع توزيعات أرباح ثابتة في كل فترة زمنية.بشكل العام، يعتبر المساهمين هذه السياسة بأنها سياسة إيجابية تخفض من درجة عدم التأكد لديهم فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح المستقبلية، وغالبا ما تقوم المؤسسات التي تتبع مثل هذه السياسة بزيادة توزيع الأرباح كلما تأكدت من زيادة أرباحها وتحت هذه السياسة فان توزيعات الأرباح لا تنخفض أبدا[1].

سياسة توزيع أرباح منتظمة منخفضة ومتزايدة: تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح ثابتة ولكن بمبالغ منخفضة، وتقوم المؤسسات بزيادة هذه التوزيعات حين تحقق أرباح أعلى من أرباحها العادية في فترة زمنية معينة، هذه السياسة مستخدمة بشكل كبير في المؤسسات التي تواجه تذبذبات موسمية في أرباحها.

[1] لزهاري زوأويد ، **مرجع سابق** ، ص : 18

الفرع الثاني: محددات طبيعة سياسة توزيع الأرباح [1]

كثيرا ما نتساءل هل سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة، تعد قرارا استثماريا ام قرارا تمويليا، ولماذا؟ فمن الملاحظ ان سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية كقرار، ليس بالأمر الهين فهي تحمل في مضمنها مشكلة مزدوجة ومعقدة، وعليه فان معالجة هذه السياسة يجب ان تتم في ضوء الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه وهو ما يعرف بتعظيم قيمة المؤسسة كأموال مستثمرة.

أولا: سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري [2] تشير سياسة توزيع الأرباح إلى كونها قرارا استثماريا إذا ما اعتمدت القرارات الخاصة بها على المصدر الأول، وهو النقدية الناتجة في عمليات التشغيل، وفي مثل هذا الموقف قد يمتد أثار هذه القرارات على فرض الاستثمارات المتاحة للمؤسسة، ومن ثم فان قرار التوزيع الخاص بالأرباح هنا قد يعكس مشكلة استثمارية يحتم الموقف الخاص بها اتخاذ قرار ضروري لمجابهتها. ان البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة استثمارية قد يفرض على المؤسسة ان تنتظر حتى تقرر اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة، واستخدام ذلك الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار في المؤسسة.

ثانيا: توزيع الأرباح كقرار تمويلي قد تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى الاعتماد على مصدر خارجي في توزيعات الأرباح، وذلك لتجنب المشكلة الاستثمارية الناجمة عن استخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية، وفي مثل هذا الموقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح باستخدام الأموال الخارجية(القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويلية ،خاصة إذا ما كان هذا سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في المؤسسة، وهذا يعني بالدرجة الأولى ان الاتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح لا بد وان يتم تخطيطه في

[1] محمد زرقون، **أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة**، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، أوت 2010، ص85.

[2] مرجع نفسه ، ص : 86

ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل أي بما لا يخل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى اقصى حد ممكن تعظيم ثروة الملاك ان الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقات التالية :

توزيع الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل +مصادر التمويل الخارجية)–الأموال المطلوبة للاستثمار.

وهذه العلاقة السابقة توضح لنا ان عملية توزيع الأرباح في المؤسسة، ما هي إلا محصلة للفرق بين ما هو متاح لهذه المؤسسة من نقدية. داخلية أو خارجية. وبينما تحتاجه من أموال لعمليات الاستثمار وذلك مع ملاحظة انه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها فلا حاجة أصلا للحصول على الأموال الخارجية كاتجاه لتمويل عملية التوزيع.[1]

[1] محمد زرقون ، **مرجع سابق** ، ص :86

خلاصة الفصل :

على ضوء دراستنا لعملية اتخاذ القرار المالي في المؤسسة يمكننا استخلاص بان عملية اتخاذ القرار هي جوهر العملية الادارية لأي تخصص وظيفي في المؤسسة

ويعتبر القرار المالي من أصعب القرارات التي تقع على عاتق المدير وتظهر في ضوئها مدى كفاءة وقدرته على تحمل المسؤولية ، للوصول إلى الهداف المبتغاة لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تعضم القيمة السوقية لها ، وإضافة إلى ذالك عرفنا ان اتخاذ القرار يتأثر بعدة عوامل تعرضه إلى عدة صعوبات ، وحولنا تسليط الضوء على أنواع القرارات وأهمها (قرارات لاستثمار ، والتمويل ، وتوزيع الأرباح)

الفصل الثالث

دراسة ميدانية

(عرض وتحليل الاستبيان)

تمهيد

تهدف دراستنا الميدانية للوصول إلى الاستنتاجات التي توصلنا إليها في الدراسة النظرية، والتي حولنا من خلالها إثبات الدور الفعال الذي تقوم به جودة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية، ومحاولة إسقاطها على واقع البيئة المحاسبية.

كما نسعى من خلال الدراسة الميدانية إلى اختبار مجموعة من الفرضيات التي تقوم عليها هذه الدراسة، حيث توجهنا إلى أسلوب التحري المباشر للتعرف على أراء المختصين في هذا المجال، وذلك عن طريق استبيانتم تحكيمها من طرف عدد من الأساتذة من ذوي الاختصاص،والذي تم توجيهه إلى مجتمع الدراسة المتكون من فئة الخبراء المحاسبيين ومحافظي المحاسبيين، وموظفي المؤسسات والأكاديميين من ولاية الوادي ، وطرح بعض الأسئلة المندرجة تحت محاور هي في الأصل إجابات عن الإشكاليات المطروحة، ومحاولة منا لإثبات أو نفي الفرضيات قمنا بتحليل نتائج الاستبيان باستخدام أساليب التحليل الإحصائي كالتكرار والوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري، ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث تم معالجة هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الطريقة المتبعة وأدوات الدراسة.

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض و تحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: الطريقة المتبعة وأدوات الدراسة

المطلب الأول: الطريقة المنهجية المتبعة

أولا: المنهج المتبع يتمثل المنهج المتبع في الدراسة الميدانية الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، وباعتبار البحث يدور حول متغيري الدراسة المتمثل في المتغير المستقل وهو المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في اتخاذ القرارات الإدارية بمعنى أوضح تحديد ما إذا كان هناك دور للمعلومات المحاسبية ومساهمة في اتخاذ القرارات الإدارية، لذلك سوف نعتمد في على المنهج الوصفي في تحليل البيانات والمعلومات ومن ثم تحديد النتائج المتوصل إليها.

ثانيا: عينة ومجتمع الدراسة

1.:مجتمع الدراسة :تم حصر مجتمع الدراسة في ثلاث فئات كما يلي:

الفئة الأولى :شملت العاملين في مجال المحاسبة والإداريين بالمؤسسات الاقتصادية.

الفئة الثانية :الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة.

الفئة الثالثة :المهنيين من بينهم المحاسبين المعتمدين ومحافظو الحسابات.

كل هذا من اجل إثراء وتزكية مجتمع الدراسة

2.:عينة الدراسة:

تم حصر عينة الدراسة في 49 مفردة من مجتمع الدراسة تم اختيارها وفقا لمجتمع الدراسة، حيث شملت توزيع 55 استمارة على عينة شملت مجتمع الدراسة.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 1 : عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة

البيان	العدد
الاستمارات الموزعة	حوالي 55
الاستمارات المستلمة	49
الاستمارات الملغاة	06
الاستمارات المعتمدة	49

المصدر :إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

بعد فرز وتنظيم الاستمارات المستلمة قررنا الإبقاء على جميع الاستمارات المستلمة لتمثل عينة الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة للقياس والتحليل

لقد تم الاعتماد على العديد من الأساليب والمقاييس الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة الميدانية ومن اجل تحليل ودراسة نتائج الاستبيان تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة spss ومن أهمها ما يلي :

أولا : الوسط الحسابي: الوسط الحسابي أو ما يسميه البعض الوسيط أو المعدل الحسابي، هو احد مقاييس النزعة المركزية بحيث يكون اتجاه هذه النزعة المركزية ايجابية إذا تعدى الوسط الحسابي نقطة المنتصف وذلك بهدف تحديد تمركز قيم الوسط الحسابي حول فقرات الدراسة بحسب مقياس ليكارت الخماسي.

ثانيا : الانحراف المعياري: هو احد مقاييس التشتت الذي يؤكد صحة تمركز الوسط الحسابي لفقرات الاستبانة، وذلك بهدف معرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي لإجابة أفراد عينة مجتمع الدراسة حول أسئلة ومحاور الاستبيان.

ثالثا : تحليل التباين ANOVA: تم تحليل التباين لاختبار ومعرفة التباين والاختلاف في أراء فئات عينة الدراسة.

رابعا : النسب المئوية: تم الاعتماد على النسب المئوية لتحليل ووصف وتلخيص الصفات المتعلقة بالجوانب الشخصية وكذا متغيرات الدراسة لأفراد فئات العينة.

خامسا : اختبار كا2 : يستخدم لاختبار الفروض حيث يبنى على أساس توضيح الفرق المعنوي بين البيانات الحقيقية والبيانات المتوقعة، ولقد تم اختبار الفرضيات بحيث تقبل الفرضيات إذا زادت قيمة كا 2 المحسوبة عن قيمة كا 2 المجدولة بمستوى معنوية 0.05 و0.01.

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض و تحليل نتائج الاستبيان:

من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان، تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية spss وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل، وذلك تماشيا مع النتائج المراد الوصول إليها.

المطلب الأول: عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات النسبية والرسومات البيانية

أولا: البيانات الشخصية لأفراد العينة

1 – السن :من خلال عينة الدراسة تم توزيعها إلى أربعة فئات حسب متغير العمر والجدول التالي يبين ذلك

الجدول رقم 2 : توزيع أفراد العينة تبعا للسن

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	30 من اقل	5	10.2	10.2	10.2
	40 الى 30 من	32	65.3	65.3	75.5
	40 من اكثر	12	24.5	24.5	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (04): توزيع أفراد العينة حسب السن

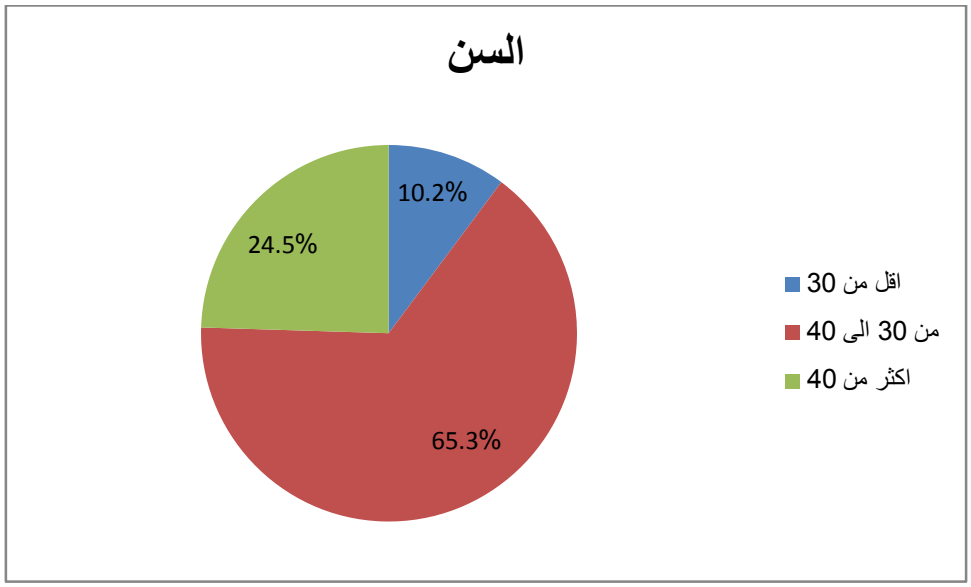

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل:من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تباين في أعمار أفراد عينة الدراسة، وان الفئة الأكثر تكرارا هي الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بنسبة مئوية 65.3% تليها الفئة العمرية الأكبر من 40 سنة بنسبة مئوية 24.5% ثم تأتي الفئة العمرية اقل من 30 سنة بنسبة مئوية 10.2 %.

2 – الجنس :من خلال عينة الدراسة تم توزيعها كما يلي:

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 3 : توزيع أفراد العينة تبعا للجنس

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	33	67.3	67.3	67.3
	انثى	16	32.7	32.7	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (05) : نسبة أفراد العينة حسب الجنس

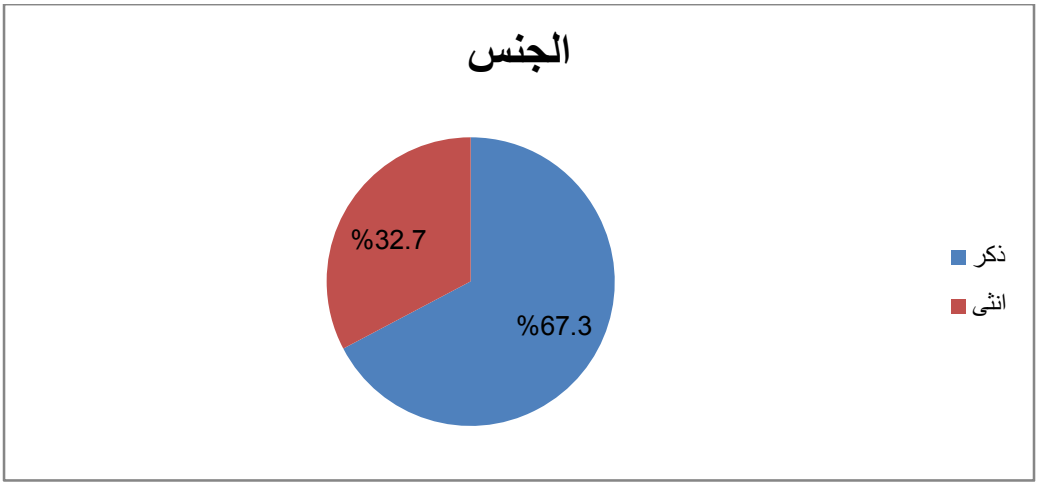

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل:كما هي موضحة في الجدول بلغ عدد المستجوبين 33 ذكر بنسبة مئوية قدرت ب 67.3%،في حين بلغ عدد الإناث 19 بنسبة مئوية قدرت ب32.7%.

3-المؤهل العلمي :من خلاله فلقد تم توزيع أفراد العينة إلى أربعة فئات كما هي موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم 4 : يبين توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمي

العلمي المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	14	28.6	28.6	28.6
	ماجيستير	12	24.5	24.5	53.1
	دكتوراة	15	30.6	30.6	83.7
	ماستر	8	16.3	16.3	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (06) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

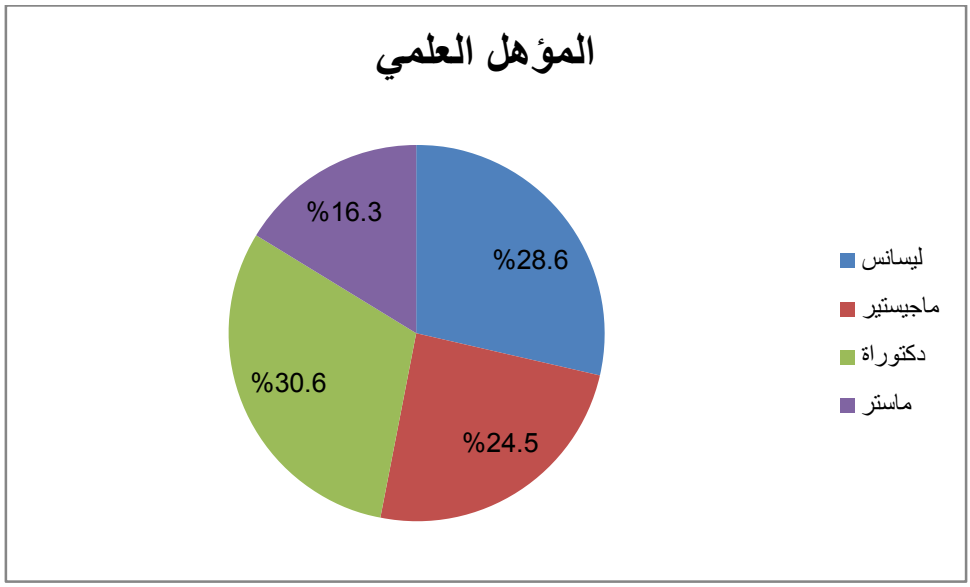

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل :من خلال الشكل نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة المتحصلين على شهادة الدكتوراه بنسبة 30.6% أما بالنسبة للأفراد المتحصلين على شهادة ليسانس فلقد بلغت نسبة 28.6 % في حين بلغت نسبة الأفراد المتحصلين على شهادة الماجستير فلقد بلغت نسبة 24.5 % وكانت النسبة الأضعف هي شهادة الماستر وقد بلغت النسبة 16.3 %

4- **التخصص** : من خلاله تم تقسيم أفراد العينة إلى أربعة تخصصات ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 5 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	19	38.8	38.8	38.8
	اعمال ادارة	4	8.2	8.2	46.9
	اقتصاد	9	18.4	18.4	65.3
	مالية	17	34.7	34.7	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss .

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (07) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

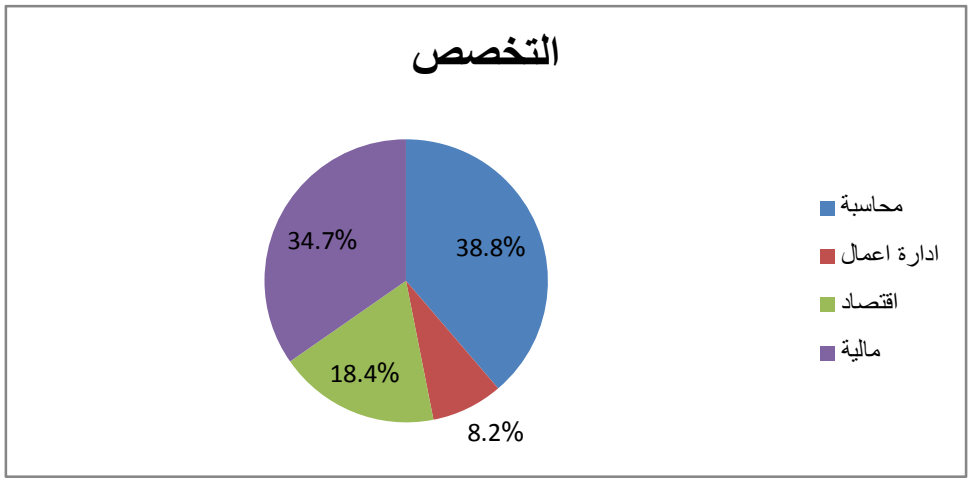

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل :من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن اغلب المستجوبين ضمن تخصص محاسبة وكان عددهم 19 بنسبة مئوية تقدر ب 38.8 % وغير بعيد عنها نجد تخصص المالية الذي قدر عددهم 17 فرد بنسبة 34.7 % اما بنسبة إلى تخصصي الاقتصاد وإدارة الأعمال بلغ عدد المستجوبين لكل منهم 13 فرد بنسبة مئوية قدرت ب26.6 %

5 – المستوى الوظيفي :تم تقسيم أفراد عينة الدراسة إلى أربعة مستويات وظيفية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 6 : يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اداري موظف	15	30.6	30.6	30.6
	حسابات محافظ	10	20.4	20.4	51.0
	جامعي استاذ	21	42.9	42.9	93.9
	معتمد محاسب	3	6.1	6.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss .

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (08) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

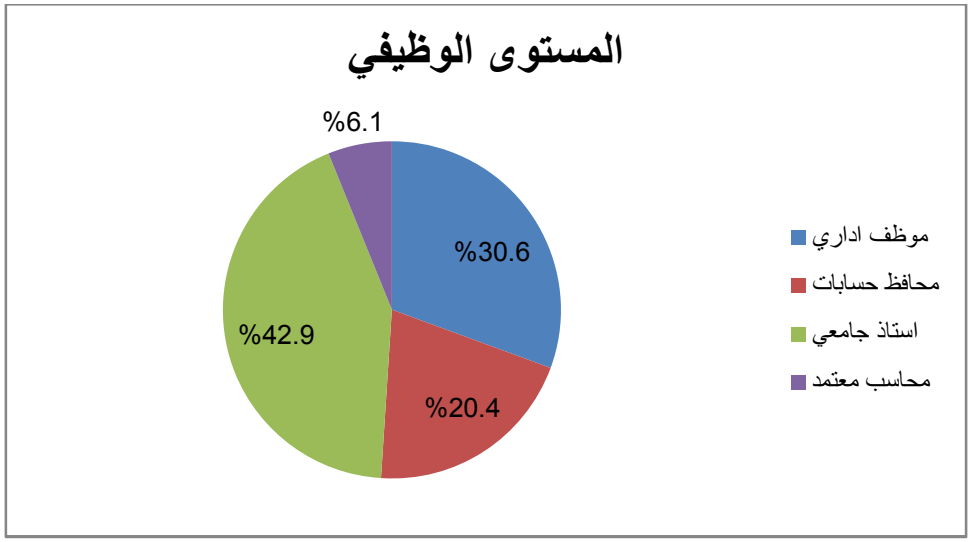

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجاتspss

التحليل :من خلال الشكل نلاحظ انه بلغ عدد الموظفين 15 موظف بنسبة مئوية 30.6 %في حين قدر عدد الأساتذة المستجوبين 21 أساتذة بنسبة مئوية قدرت ب 42.9 % أما بالنسبة لوظيفة كل من المحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات فلقد قدر عددهم 13لكل منهم بنسبة مئوية قدرت ب26.5%.

6-الخبرة :من خلال عينة الدراسة تم توزيعها إلى أربعة فئات ممثلة في الجدول التالي

الجدول رقم 7 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

المهنية الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 من اقل	9	18.4	18.4	18.4
	سنوات 10 الى 5 من	27	55.1	55.1	73.5
	سنة 15 الى 10 من	11	22.4	22.4	95.9
	سنة 15 من اكثر	2	4.1	4.1	100.0
	Total	49	100.0	100.0	

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (09) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

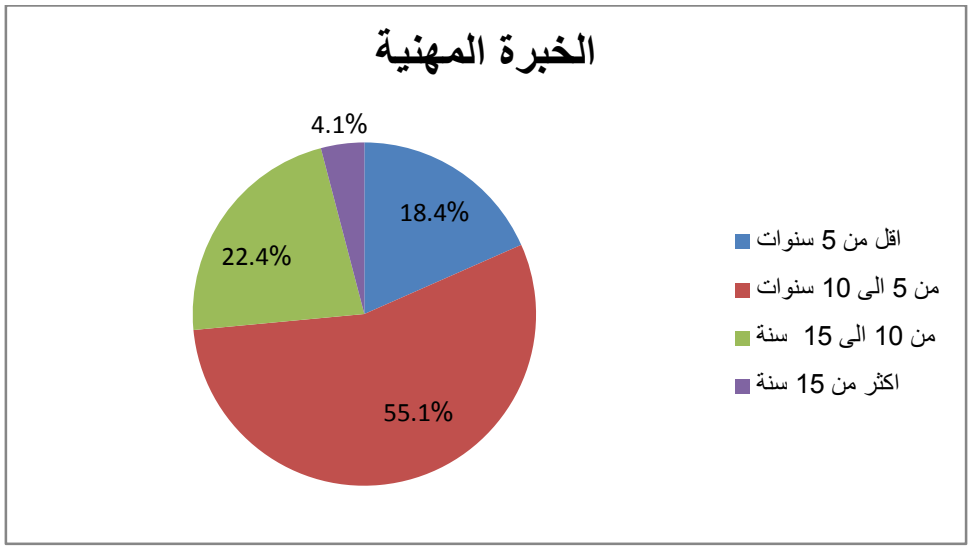

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل:من خلال الشكل نلاحظ أن اكبر نسبة مستجوبة هم الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 5إلى 10 سنوات 27 فرد بنسبة مئوية 55.1 % في حين بلغ عدد الأفراد المتحصلين على خبرة اقل من 5 سنوات 9 أفراد بنسبة مئوية قدرت ب18.4 % أما بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح خبرتهم من 10 إلى 15سنة بلغ عددهم 11 فرد بنسبة مئوية قدرت ب22.4 % في حين بلغت الفئة التي لديها خبرة أكثر من 15سنة تكونت من فردين بنسبة مئوية قدرت ب4.1.%

المطلب الثاني: إجراء اختبارات الثبات والاختبارات الإحصائية

أولا.: إجراء اختبارات الثبات

1.:حساب معامل الفا كرونباخ

تم حساب معامل الفا كرونباخ وتحصلنا على الجدول التالي

الجدول رقم 8 : معامل الفا كرونباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.780	26

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل :هذا الجدول يوضح أن قيمة معامل الفاكرونباخ تساوي 0.780 وهي مرتفعة كثيرا وان عدد العناصر هو 26 عنصرا.

وهي موجبة الإشارة حيث في بعض الأحيان يمكن أن تكون سالبة القيمة نظرا لوجود متغير سالب في البيانات ففي هذه الحالة يجب مراجعة البيانات وإعادة النظر فيها.

2.:إجراء اختبارات الثبات

الجدول رقم 9 : يوضح إجراء اختبارات الثبات

رقم	العنوان	عدد العبارات	الثبات	الصدق
1	**المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية**	5	0.652	0.807
2	**جودة المعلومات المحاسبية**	9	0.755	0.868
3	**ما مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية**	12	0.812	0.901
	المجموع	26	0.780	0.883

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

3 – حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة في شكل مشابه لمقياس لكارت

بالاستعانة بجدول ليكارت الخماسي نحصل على جدول الاتجاهات الحديثة للمحاور الأربعة في صورة التالية

فبالنسبة للمحور الأول يمكن عرضه على النحو التالي:

الجدول رقم 10 : يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الأول

المحور الثاني	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
1	0	1	1	33	14	4.22	0.587	موافق بشدة
	0	2	2	67.3	28.6			
2	2	2	3	29	13	4	0.935	موافق
	4.1	4.1	6.1	59.2	26.5			
3	0	0	1	26	22	4.43	0.540	موافق بشدة
	0	0	2	53.1	44.9			
4	7	27	6	5	4	2.43	1.118	غير موافق
	14.3	55.1	12.2	10.2	8.2			
5	0	1	0	25	23	4.43	0.612	موافق بشدة
	0	2	0	51	47			
إجمالي المحور	9	31	11	118	76	3.9020	0.35619	موافق
	9.2	15.8	5.57	48.16	31.04			

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل :يظهر جليا من الجدول السابق انه:

1.:عند إعداد القوائم المالية يتم استخدام إطارات متخصصة من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية وهذا يعني انه يوجد اهتمام كبير بالإطار البشري المتخصص والملم بالقواعد والمعرفة المحاسبية وذلك للعمل علي إعداد وتجهيز معلومات محاسبية ذات دقة عالية ومواصفات جيدة لها أساس علمي ومحاسبي من اجل استخدامها في عملية اتخاذ القرارات المالية.

2.:كما أن استخدام الشركة دليلا محاسبيا واضحا يستخدم كمرجع لإثبات ومعالجة العمليات المحاسبية يعطي دقة وثقة عند إعداد المعلومات المحاسبية.

3.:أما توفر النظام المالي والمحاسبي من شانه أن يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين بالدائرة ويعمل علي توفير معلومات محاسبية ذات معايير وقواعد واضحة.

وهذا دليل على أن متوسط أراء أفراد العينة على كل فقرة من فقرات المجال الأول تمثل صفة الرأي باتجاه موافق، حيث بلغ المتوسط الإجمالي للمحور 3.902 في حين كان الانحراف المعياري 0.7584 باتجاه موافق

وهذا دليل على الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الأول.

بناءا على ما سبق نقبل الفرضية الأولى ونستنتج من ذلك أن هناك إعداد و اعتماد على القوائم المالية في الحصول على معلومات محاسبية تساعد الإدارة في اتخاذها لقرارات المالية.

اما بالنسبة للمحور الثاني يمكن عرضه على النحو التالي

الجدول رقم 11 : يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثاني

المحور الثاني	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
1	0	1	3	30	15	4.2	0.645	موافق
	0	2.1	6.1	61.2	30.6			
2	0	0	1	33	15	4.29	0.5	موافق بشدة
	0	0	2.1	67.3	30.6			
3	0	1	0	30	18	4.33	0.591	موافق بشدة
	0	2.1	0	61.2	36.7			
4	0	0	0	18	31	4.63	0.487	موافق بشدة
	0	0	0	36.7	63.3			
5	11	26	2	8	2	2.27	1.114	غير موافق
	22.4	53.1	4.1	16.3	4.1			
6	0	0	1	32	16	4.31	0.508	موافق بشدة
	0	0	2.1	65.2	32.7			
7	0	0	1	36	12	4.22	0.468	موافق بشدة
	0	0	2	73.5	24.5			
8	1	1	3	33	11	4.06	0.747	موافق
	2.1	2.1	6.1	67.3	22.4			
9	1	0	1	17	30	4.53	0.739	موافق بشدة
	2	0	2	34.7	61.3			
إجمالي المحور	13	29	12	237	150	4.093	0.644	موافق
	8.33	14.85	3.5	53.71	34.02			

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل :بناءا على نتائج الجدول السابق نلاحظ:

1.:أن المعلومات المحاسبية هي معلومات لها قدرة تنبؤية وبالتالي تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية.

2.:انه وفيما يتعلق بتميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية وعدم التحيز يعني أن المعلومات المحاسبية بعيدة عن

التقدير الشخصي، وتعد بناءً ا على قواعد ومعايير علمية محاسبية.

3.:أما بالنسبة لتميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الدقة هذا بسبب أن توافر معلومات محاسبية خاطئة ومضللة من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات إدارية خاطئة لذلك كانت المعلومات المحاسبية تتميز بدرجة من الدقة.

4.:كما أن تميز المعلومات المحاسبية بالوضوح هذا من شأنه أن يجعل الإدارة أن تقوم بوظائفها بكفاءة وفعالية.

5.:تتميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الثقة هذا مطلب أساسي في المعلومات حتى تكون أكثر فائدة.

6.:أما الفقرة المتعلقة بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملائمة فإن توفر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية ضروري ذلك لأن الملائمة متطلب أساسي للمعلومات للاستفادة منها في تقويم السياسات الإدارية ووضع الخطط المستقبلية..

7.:يليها في ذلك الفقرة المتعلقة بصدق المعلومات المحاسبية أي انها على درجة من إمكانية التحقق منها ومستندة إلى أدلة إثبات كافية وخالية من التحيز.

8.:كذلك بالنسبة للفقرة المتعلقة بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية المقارنة وعليه تؤدي إلى التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء الشركة والشركات الأخرى وكذلك الشركة نفسها خلال فترات زمنية مختلفة، وهذا يتيح للشركة التعرف على أدائها سواء كان إيجابي أو سلبي.

9.:تميزت المعلومات المحاسبية بمرونة لاستعمالها عند اتخاذ القرار.

حيث بلغ المتوسط الإجمالي للمحور 4.093 في حين كان الانحراف المعياري 0.644 باتجاه موافق وهذا دليل على الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الثاني.

وبناءا على ما سبق نقبل الفرضية الثانية ونستنتج من ذلك انه تتوفر الخصائص والمتطلبات الأساسية في المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية .

أما بالنسبة للمحور الثالث فيتم عرضه على النحو التالي

الجدول رقم 12 : يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثالث

المحور الثالث	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
1	0	1	0	38	10	4.16	0.514	موافق
	0	2	0	77.6	20.4			
2	0	1	12	34	2	3.76	0.560	موافق
	0	2	24.5	69.4	4.1			
3	0	2	7	31	9	3.96	0.706	موافق
	0	4.1	14.3	63.3	18.4			
4	0	2	6	26	15	4.10	0.770	موافق
	0	4.1	12.2	53.1	30.6			
5	0	0	2	28	19	4.35	0.561	موافق بشدة
	0	0	4.1	57.1	38.8			
6	0	0	1	35	13	4.24	0.480	موافق بشدة
	0	0	2	71.4	26.5			
7	0	1	1	21	26	4.47	0.949	موافق بشدة
	0	2	2	42.9	53.1			
8	0	4	5	34	6	3.86	0.736	موافق
	0	8.2	10.2	69.4	12.2			
9	0	2	4	35	8	4.00	0.645	موافق
	0	4.1	8.2	71.4	16.3			
10	0	0	1	29	19	4.37	0.528	موافق بشدة
	0	0	2	59.2	38.8			
11	0	0	4	18	27	4.47	0.649	موافق بشدة
	0	0	8.2	36.7	55.1			
12	0	1	2	28	18	4.29	0.649	موافق بشدة
	0	2	4.1	57.1	36.7			
إجمالي المحور	0	16	44	357	172	4.1684	0.35742	موافق
	0	4.07	8.34	60.71	29.25			

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل :من خلال الجدول تبين أنه:

فيما يتعلق بالسؤال الأول والثاني والثالث والرابع كانت في الاتجاه الموافق أي يعني ان المعلومات تكون ذات قدرة تنبؤية وتهتم وتحافظ على سلامة البديل الذي تم اختيار هو التأكد من القدرة على سلامة المساهمين في اتخاذ القرار واستخدامها في اتخاذ القرارات التنفيذية اما بنسبة لسؤال الخامس والسادس والسابع ذهب نحو اتجاه موافق بشدة أي ان تستخدم المعلومات في ترشيد القرارات والسلامة وكشف الأخطاء في حالة حدوثها وتستخدم في عملية التخطيط والرقابة والسؤال الثامن والتاسع ذهب في الاتجاه الموافق حيث تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم أداء

الفروع والأقسام وفي اتخاذ قرارات التوسع في أقسام وفروع الشركة والأسئلة 10 و 11 و12 تذهب في اتجاه موافق بشدة لان المعلومات المحاسبية تساهم بشكل كبير في توجيه قرارات الاستثمار وقرارات التمويل والاقتراض وكيفية وطريقة توزيع الأرباح

المتخذة تكون بدرجة كبيرة بالنسبة لطبيعة القرار كونه استراتيجي وتشغيلي وتكتيكي في نفس الوقت، وكذلك بالنسبة لاتخاذ القرار المبني على المعلومات التي تقدمها الموازنات التقديرية وكذلك فيما يخص اتخاذ القرار من المدير والمراجع الداخلي بالإضافة إلى رؤساء المصالح.

هذا بمتوسط مرجح إجمالي بلغ 4.1684 وانحراف معياري قدر ب 0.35742 باتجاه موافق وهذا دليل على الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الثالث.

بناءا على ما سبق نقبل الفرضية الثالثة ونستنتج من ذلك أن جودة المعلومات المحاسبية لها دور كبير في اتخاذ القرارات المالية في أي مؤسسة كانت.

المطلب الثالث : إجراء اختبار كا2 والارتباطات و التباين الأحادي

أولا : إجراء اختبار كا2

1 – الخبرة والمؤهل العلمي:

سيتم إجراء اختبار كا2 للاستقلالية لمتغيري الخبرة والمؤهل العلمي

نضع الفرضية الصفرية:

لا توجد علاقة بين الخبرة والمؤهل العلمي H0 =

توجد علاقة بين الخبرة والمؤهل العلمي H1 =

مستوى المعنوية α = 0.05

تحصلنا على النتائج التالية SPSS :ومن مخرجات

الجدول رقم 13 : يبين قيمة كا 2 و درجة الحرية وقيمة المعنوية

العلمي المؤهل * المهنية الخبرة

Count

		العلمي المؤهل				Total
		ليسانس	ماجيستير	دكتوراة	ماستر	
المهنية الخبرة	سنوات 5 من اقل	2	1	1	5	9
	سنوات 10 الى 5 من	8	10	7	2	27
	سنة 15 الى 10 من	4	1	5	1	11
	سنة 15 من اكثر	0	0	2	0	2
Total		14	12	15	8	49

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	20.618[a]	9	.014
Likelihood Ratio	18.465	9	.030
Linear-by-Linear Association	.532	1	.466
N of Valid Cases	49		

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل :الجدول السابق يوضح قيمة كا2 وهي تساوي 20.618 واحتمال المعنوية وقيمته 0.014 وهي اقل من ،0.05 مما يعني وجود دلالة إحصائية أي انه توجد علاقة بين المؤهل العلمي والخبرة لأفراد العينة.

2 - المستوى الوظيفي و التخصص:

سيتم إجراء اختبار كا2 للاستقلالية لمتغيري المستوى الوظيفي والتخصص

نضع الفرضية الصفرية:

لا توجد علاقة المستوى الوظيفي والتخصص$H0$ =

توجد علاقة بين المستوى الوظيفي والتخصص $H1$ =

مستوى المعنوية α= 0.05

تحصلنا على النتائج التالية: ومن مخرجات SPSS

الجدول رقم 14 : يبين قيمة كا2 و درجة الحرية وقيمة المعنوية

المستوى الوظيفي * التخصص

Count

		العمل طبيعة				Total
		اداري موظف	حسابات محافظ	جامعي استاذ	معتمد محاسب	
العلمي التخصص	محاسبة	3	5	9	2	19
	اعمال ادارة	0	1	3	0	4
	اقتصاد	3	0	6	0	9
	مالية	9	4	3	1	17
Total		15	10	21	3	49

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	13.828[a]	9	.129
Likelihood Ratio	17.710	9	.039
Linear-by-Linear Association	5.511	1	.019
N of Valid Cases	49		

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجاتspss

التحليل : :الجدول السابق يوضح قيمة كا2 وهي تساوي 13.828 واحتمال المعنوية وقيمته 0.129

وهي اكبر من 0.05 مما يعني لا توجد دلالة إحصائية أي انه لا توجد علاقة بين المستوى الوظيفي والتخصص لإفراد العينة.

ثالثا: الارتباطات

سنقوم بحسب معاملات الارتباط بين جميع المحاور لدراسة وجود علاقة بين المحاور لمعرفة أي المحورين الأقوى ارتباطا وأيهما الأقل ارتباطا.

الجدول رقم 15 :يبين معاملات الارتباط بين المحاور الثلاث

		المحور 1	المحور 2	المحور 3
المحور 1	معامل الارتباط	1	0.437	0.198
	القيمة المعنوية		0.002	0.173
المحور 2	معامل الارتباط	0.437	1	0.537
	القيمة المعنوية	0.002		0.000
المحور 3	معامل الارتباط	0.198	0.537	1
	القيمة المعنوية	0.137	0.000	

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجاتspss

التحليل :من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل الارتباطات بين جميع محاور الدراسة ذات علاقة طردية، والعلاقة بين المحورين الثالث والثاني متوسطة والتي قدرت ب53.7 %بدلالة إحصائية عالية عند مستوى دلالة 5%و1.%

وسنتطرق فيما يلي كل الارتباطات بالتفصيل:

1.:كانت درجة الارتباط بين المحورين الأول والثاني والتي قدرت ب43.7 % وهي علاقة طردية متوسطة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %و1 % لان قيمتها المعنوية كانت 0.002

2.:العلاقة بين المحورين الأول والثالث كانت علاقة طردية ضعيفة قدرت ب 19.8 % ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %و1 % لان قيمتها المعنوية كانت 0.137

والعلاقة بين المحورين الثالث والثاني متوسطة والتي قدرت ب53.7 %بدلالة إحصائية عالية عند مستوى دلالة 5%و1.% لان قيمتها المعنوية 0.000

رابعا :.إجراء اختبارات التباين الأحادي ANOVA:

1.:بين المستوى الوظيفي ومحاور الدراسة الثلاث

نضع الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى الوظيفي H0 =

توجد علاقة فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى الوظيفي H1 =

مستوى المعنوية α= 0.05

الجدول رقم 16 :يوضح المتوسط والانحراف المعياري والخطأ المعياري وفترة الثقة للمتوسط وكذلك القيم الصغرى والعظمى حسب المستوى الوظيفي لكل محور (العلاقة بين المحور الأربعة والمستوى الوظيفي) كل محور على حدا

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
						Lower Bound	Upper Bound
1محور	اداري موظف	15	3.8933	.24919	.06434	3.7553	4.0313
	حسابات محافظ	10	4.0000	.44222	.13984	3.6837	4.3163
	جامعي استاذ	21	3.8476	.35724	.07796	3.6850	4.0102
	معتمد محاسب	3	4.0000	.60000	.34641	2.5095	5.4905
	Total	49	3.9020	.35619	.05088	3.7997	4.0044
2محور	اداري موظف	15	3.9926	.24655	.06366	3.8561	4.1291
	حسابات محافظ	10	4.1778	.34026	.10760	3.9344	4.4212
	جامعي استاذ	21	4.0794	.28359	.06188	3.9503	4.2085
	معتمد محاسب	3	4.4074	.16973	.09799	3.9858	4.8290
	Total	49	4.0930	.29164	.04166	4.0092	4.1767
3محور	اداري موظف	15	4.1889	.37988	.09809	3.9785	4.3993
	حسابات محافظ	10	4.2583	.39762	.12574	3.9739	4.5428
	جامعي استاذ	21	4.0873	.31675	.06912	3.9431	4.2315
	معتمد محاسب	3	4.3333	.43301	.25000	3.2577	5.4090
	Total	49	4.1684	.35742	.05106	4.0657	4.2710

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

الجدول رقم 17 : يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA للمستوى الوظيفي

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
محور1	Between Groups	.188	3	.063	.478	.699
	Within Groups	5.902	45	.131		
	Total	6.090	48			
محور2	Between Groups	.524	3	.175	2.207	.100
	Within Groups	3.559	45	.079		
	Total	4.083	48			
محور3	Between Groups	.307	3	.102	.790	.506
	Within Groups	5.825	45	.129		
	Total	6.132	48			

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجاتspss

التحليل :من خلال مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار أنوفا يتضح عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين المحاور الأول والثاني والثالث بالترتيب هي : 0.699 و0.100 و 0.506 وهي اكبر من 0.05 حسب المستوى الوظيفي، وعليه نقبل الفرضية الصفرية .

2.:اختبار التباين الأحادي بين المؤهل العلمي والمحاور الثلاث

نضع الفرضية الصفرية:

لا توجد اختلاف بين متوسطات إجابات العينة تبعا المؤهل العلمي= H0

توجد اختلاف بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمؤهل العلمي= H1

مستوى المعنوية α= 0.05

الجدول رقم 18 :يوضح المتوسط والانحراف المعياري والخطأ المعياري وفترة الثقة للمتوسط وكذلك القيم الصغرى والعظمى حسب المؤهل العلمي لكل محور (العلاقة بين المحور الثلاث والمؤهل العلمي كل محور على حدا)

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
						Lower Bound	Upper Bound
	ليسانس	14	3.9143	.24450	.06535	3.7731	4.0555
	ماجيستير	12	3.7667	.38925	.11237	3.5193	4.0140
1محور	دكتوراة	15	4.0000	.40708	.10511	3.7746	4.2254
	ماستر	8	3.9000	.37033	.13093	3.5904	4.2096
	Total	49	3.9020	.35619	.05088	3.7997	4.0044
	ليسانس	14	3.9603	.16656	.04452	3.8641	4.0565
	ماجيستير	12	4.1019	.28997	.08371	3.9176	4.2861
2محور	دكتوراة	15	4.1926	.33457	.08638	4.0073	4.3779
	ماستر	8	4.1250	.34343	.12142	3.8379	4.4121
	Total	49	4.0930	.29164	.04166	4.0092	4.1767
	ليسانس	14	4.1964	.29163	.07794	4.0280	4.3648
	ماجيستير	12	4.0208	.29113	.08404	3.8359	4.2058
3محور	دكتوراة	15	4.2167	.41043	.10597	3.9894	4.4440
	ماستر	8	4.2500	.44320	.15670	3.8795	4.6205
	Total	49	4.1684	.35742	.05106	4.0657	4.2710

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجاتspss

الجدول رقم 19 : يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA للمؤهل العلمي

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Between Groups	.366	3	.122	.959	.052
1محور	Within Groups	5.724	45	.127		
	Total	6.090	48			
	Between Groups	.404	3	.135	1.649	.032
2محور	Within Groups	3.678	45	.082		
	Total	4.083	48			
	Between Groups	.361	3	.120	.937	.000
3محور	Within Groups	5.771	45	.128		
	Total	6.132	48			

المصدر :إعداد الطالبة بناء على مخرجاتspss

التحليل : :من خلال مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار أنوفا يتضح عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المحور الأول والمؤهل العلمي قدرت ب 0.052 وعليه نقبل الفرضية الصفرية وهي اكبر من ،0.05 أما بالنسبة للمحورين الثاني والثالث يتضح وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية حسب المؤهل العلمي حيث قدرت ب 0.032 و 0.000 وهي اقل من ،0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية.

خلاصة:

تضمنت دراسة هذا الفصل الدراسة الميدانية من خلال إعداد مجموعة من الأسئلة تضمنتها الاستبانة هذا للوقوف على جودة المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات المالية، بالاعتماد على الأدوات و المعالجة الإحصائية وعرض وتحليل نتائج الاستبيان للوقوف على صحة الفرضيات من عدمها بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS .

الخاتمـــــــــــــــة العامـــــــــــــــة

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن للمعلومات المحاسبية دورا هاما لمساعدة المديرين في اتخاذ القرارات المالية إذ يتوقف أداء إدارة الشركة لوظيفة اتخاذ القرارات على ما يقدمه لها النظام المعلومات المحاسبي ، بالإضافة إلى القوائم المالية ، ولذلك كان لابد من الاهتمام بينهما كمصدر للمعلومات المحاسبية ، ويعود اهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية كذلك لكونها المحرك الرئيسي لإدارة أي منشأة. وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة، وجودة المعلومات المحاسبية اللازمة، لاتخاذ القرارات المالية.

لذا تم إجراء العمليات الإحصائية المناسبة واختبار الفرضيات واستخراج النتائج وعرضها، ومن ثم تقديم التوصيات والمقترحات اللازمة التي من شأنها مساعدة متخذي القرارات بالاستفادة من المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم .

ومن اجل الوصول إلى النتائج المرجوة فإننا سنقوم بالوقوف على إثبات أو نفي الفرضيات التالية

تم إثبات صحة الفرضيات من عدمها من خلال الدراسة الميدانية.

الفرضية الأولى :يعد نظام المعلومات المحاسبي الدعامة الرئيسية في توفير المعلومات اللازمة والملائمة (معلومات مستخلصة من القوائم المالية) لعملية اتخاذ القرارات المالية ، وبالتالي اختيار البديل المجدي والمناسب للمؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية : تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية من قبل المديرين عند اتخاذهم لقراراتهم المالية وعليه تكون الفرضية الثالثة صحيحة.

الفرضية الثالثة : يتم استخدام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن للمعلومات المحاسبية دورا هاما وحيوي عند اتخاذ القرارات المالية.

- تعتمد الإدارة على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية.

- تتوافر المعلومات المحاسبية بشكل دائم وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات المالية.

- تتوافر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية من قبل الإدارة ، هذه الخصائص إذا ما توفرت فإنها تعبر عن مصداقية المعلومات المحاسبية.

- تستخدم الشركة إطار متخصص من المحاسبين لديهم معرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية والقدرة على إعداد القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية تمتاز بالمصداقية والدقة.

- وافقت نسبة كبيرة من المبحوثين على أن المعلومات المحاسبية يمكن أن يكون له ا دور إيجابي في سلامة القرارات المالية بكامل أنوعها ، ومن ثم نجاح خطط التنمية .بالإضافة إلى أنها تسهل عملية اتخاذ القرارات عن طريق إمدادها بالأسلوب العلمي مثل تحديد المشكلة بشكل واضح ، تخفيض عدد البدائل المتاحة حول مشكلة مالية معينة ، تحديد احتمالات حدوث الأحداث المتوقعة الخاصة بكل بديل من البدائل المتاحة أمام متخذ القرار وهذا الأسلوب مبني على المعرفة لبناء التوقعات المستقبلية.

ثانيا: التوصيات

بالرغم من أن نتائج الدراسة كشفت عن أن هناك دورا واستخدام عالي للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية إلا أنه وبقصد تحسين مستوى الأداء ورفع كفاءة وفاعلية ذلك الدور في استخدام المعلومات المحاسبية نوصي بما يلي:

– ضرورة استخدام للموازنات التخطيطية أو التقديرية لأهميتها كأداة لمساعدة الإدارة في مهمتها لاتخاذ القرارات المالية.

– ضرورة توفر خاصية المرونة في المعلومات المحاسبية هذا لغرض التأقلم مع المتغيرات التي تحصل ، وبدرجة من الدقة حتى تكون أكثر مصداقية.

– أن تقوم الشركة بزيادة المعرفة والاطلاع بالإطار المحاسبي الذي يعمل بالدائرة المالية لديها وخاصة فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية لما لها من أهمية كبيرة تساعدهم في الارتقاء بمستواهم العلمي والمعرفي في مجال المحاسبة وهذا من شأنه أن يزيد موضوعية ودقة إعداد القوائم والتقارير المالية، وبالتالي الحصول على معلومات محاسبية متميزة بخصائصها المطلوبة.

ثالثا: أفاق الدراسة:

ختاما للموضوع نرى انه من اجل إفادة غيرنا والتوسع للبحث في الموضوع فانه يمكن التطرق إلى:

– إجراء دراسة تتناول دور المعلومات المحاسبية ومدى استخدامها في عملية التخطيط والرقابة

– فعالية التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية

قائمـــــــــــــة

المراجـــــــــــــع

أولا الكتب :

01 – أحمد حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)**، الدار الجامعية ، مصر 2003،2004

02 – أحمد حلمي جمعة وآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)** ، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003

03 – أحمد فؤاد عبد الخالق ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، دار الثقافة العربية ، مصر 1984

04 – إدريس ثابت عبد الرحمان ، **نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة** ، ط 1، الدار الجامعية ، مصر ، 2007

05 – إسماعيل إبراهيم جمعة وزينات محمد محرم، **المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000

06 – إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، ج1، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011

07 – أمين السيد أحمد لطفي، **تقييم المشروعات باستخدام مونت كارلو للمحاكاة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006

08 – حسن علي م شرقي، **نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997

09 – حسين القاضي، مأمون حمدان ، **نظرية المحاسبة** ، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2007

10 – حمزة محمود زبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004

11 – رضوان حلوه حنان ، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)**، ط2 ،دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2002

12 – عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، ط1 ،ذات السلاسل للطباعة وانشر ،الكويت ، 1990

13 – عبد الرزاق محمد قاسم ، **تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009

14 – عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003

15 – عبد الغفار حنفي ، **أساسيات التمويل والإدارة المالية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002

16 – علي الشرقاوي، **العملية الإدارية وظائف المديرين**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002

17 – عوض فتحي عبد الهادي، **مقدمة في تحليل النظم** ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1989

18 – فياض حمزة رملي ، **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة (مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية)**، الأباي للنشر والتوزيع ، السودان ، 2011

19 – قاسم محسن إبراهيم الحبيطي ، زياد هاشم يحيا السقا ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر ،كلية الحدباء ، الجامعة ، الموصل ، العراق ، 2003

20 – كمال الدين ، سمير محمد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، ط2 ، دار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2002

21 – كمال الدين الدهرأوي ، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004/2003

22 – كمال عبد العزيز النقيب ، **مقدمة في نظرية المحاسبية** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007

23 – محمد مؤيد الفضل وعبد الناصر نور ، **المحاسبة الإدارية** ، ط 1 دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، 2002

24 – محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006

25 – محمد صالح الحنأوي وجلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006

26 – محمد صلاح الحنأوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001

27 – محمد عبد العزيز عبد الكريم، **الإدارة المالية والتخطيط المالي**، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995

28 – محمد مطر، موسى السويطي ، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية** ، ط2 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008

29 – محمد يوسف الحفنأوي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2001

30 – منعم زهير الموسوي، **اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي**، ط1، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن،1998

31 – نعيم حسين دهمش ، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما** ، دار المكاتب الوطنية ، الأردن ، 1995

32 – هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية (القياس والإفصاح والاعتراف في التقارير المحاسبية)** ج2 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009

33 – هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000

ثانيا الرسائل والمذكرات :

34 – أحمد عبد الهادي شبير ، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية** ، مذكرة الماجستير في المحاسبية والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2006

35 – بلواحد زكرياء وعبد الواحد محمد، **المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011

36 – بن سبع إلياس، **استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل**، مذكرة ماجستير في بحوث عمليات وتسيير مؤسسات، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2010

37 – حفصة زيرار، **دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري**، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013

38 – زراقة انتصار ، **أثار القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير تخصص مالية واقتصاد دولي ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر ، 2013

39 – سعيدة عزة، **دور المراجعة الخارجية ومساهمتها في ترشيد القرارات المالية**، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2013

40 – سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012/2011

41 – صخري جمال عبد الناصر، **التحليل المالي لأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية الجزائرية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013

42 – لزغم سمية، **أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012

43 – لزهاري زوأويد، **دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على السلوك التمويلي للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة**، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2012

44 – ناصر محمد علي المجهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2009/2008

45 – نهاد اسحق عبد السلام ابوهويدي ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي** مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين ، 2011

46 – نور الهدى حنونة، **لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية**، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012

ثالثا الملتقيات :

47 – إسماعيل علوي ، عبد الحليم سعيدي ، " **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في اطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي** " الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، يومي 06و07ماي 2012

48 – خليل إبراهيم ، " **تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الالكترونية** "، المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية ، جامعة المسيلة ، يومي 04و05 ديسمبر ، 2012

49 – زرزار العياشي " **أثار تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لشركات** " الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع وأفاق ، أم البواقي ، يومي 07 و08 ديسمبر 2010

50 – شارف خوخه ، " **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية** "، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، يومي 21و22 نوفمبر 2007

51 – مليكة زغيب وإلياس بوجعادة ، **الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، أفريل 2009

52 – نمر محمد الخطيب ،فؤاد صديقي، "**مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر** ."، المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 29و30 نوفمبر ،2011

رابعا المجلات :

53 – بركان دليلة، **تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار**، أبحاث اقتصادية، وإدارية، العدد العاشر، جامعة محمد خضير بسكرة، ديسمبر 2011

54 – صدام محمد محمود الحيالي ،**اثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية** ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجاد 2 ، العدد 3 ، جامعة تكريت العراق 2006

55 – محمد زرقون ، **أثر الاكتئاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة** ، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، أوت 2010

56 – محمد فتحي عبد الهادي ، عبد المجيد صالح بوعزة ، **المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات** ، مجلة العربية للمعلومات ، المجلد 06 ، العدد 02، الأردن ،1995

خامسا المواقع الالكترونية :

57 – عصام محمد البحيصي ، **دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق نظرية الصلاحية** (**المنفعة**) ، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع

w.w.w.ar.mhabc.net

الملاحـــــــــق

استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان

في إطار تحضير رسالة ماستر تحت عنوان "**دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية**".

يعتبر هذا الاستبيان جزء من البحث ونظرًا لخبرتكم في هذا المجال وحتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية تمكننا من تقديم التوصيات المناسبة،يرجى التكرم بتقديم إجابتكم على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة بكل موضوعية.

يرجى منكم الاطلاع على أسئلة الاستبيان والإجابة عليها بكل موضوعية وصراحة مع التعهد بسرية المعلومات واستعمالها في حدود الدراسة فقط.

نشكركم على حسن تعاونكم مع فائق الاحترام والتقدير

الباحثين:

جوادي علي

لطفي عوادي

ميداني طارق

الجزء الأول:البيانات الشخصية

الرجاء وضع إشارة (X) أمام الخانة المناسبة لإجابتك

1- العمر: - أقل من 30 ☐ - من 30-40 ☐

- أكثر من 40 ☐

2- الجنس : - ذكر ☐ - أنثى ☐

3 – المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ ماستر ☐

مؤهل آخر يذكر.....

4- التخصص: محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐

اقتصاد ☐ مالية ☐

تخصص آخر يذكر.....

5- طبيعة العمل: موظف إداري ☐ محافظي حسابات ☐

أستاذ جامعي ☐ محاسب معتمد ☐

عمل آخر يذكر.....

6- الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني:

1/المحور الأول: المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية.

حسب رأيكم هل يؤثر توفر المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومة المحاسبية اعتمادا على العناصر التالية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يجب تناسب البرامج والأجهزة المستعملة في استخراج المعلومات المحاسبية مع التطورات الحاصلة في البيئة المحاسبية.					
.2	تقوم الإدارات بتطوير البرمجيات المستخدمة في استخراج المعلومات المحاسبية لتتناسب مع التطورات الحاصلة في البيئة المحاسبية.					
.3	يجب أن تسعى الإدارات لتوفير الأدوات اللازمة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبي بشكل مناسب وذو فعالية وكفاءة يتلاءم مع البيئة المحاسبية.					
.4	ليس بالضرورة أن يمتلك العاملون في مجال نظام المعلومات المحاسبي مستوى فني يتوافق مع الأعمال الموكلة لهم.					
.5	يجب أن تهتم الإدارة برفع وتطوير مهارات المحاسبين من خلال دورات تدريبية.					

2/المحور الثاني : جودة المعلومات المحاسبية

تتحق جودة المعلومات المحاسبية بتوفر خصائصها النوعية، وحسب رأيكم هل يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية الخصائص النوعية لتكون مجدية في اتخاذ القرار وفقا ما يلي:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يجب أن تتوفر في المعلومة المحاسبية خاصية القدرة على التنبؤ لتكون قادرة على مساعدة الإدارة في وضع الخطط المستقبلية.					
.2	يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية بالموضوعية وعدم التحيز للاعتماد عليها في اتخاذ القرار.					
.3	من الضروري أن تمتاز المعلومات المحاسبية بدرجة من					

	الوضوح للاعتماد عليها في اتخاذ القرار.					
.4	يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية بدرجة من الدقة لاعتمادها عند اتخاذ القرار.					
.5	ليس من الضروري أن تتوفر في المعلومات المحاسبية درجة من الملائمة لاعتمادها في اتخاذ القرار.					
.6	يجب أن تتوفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب للعمل بها عند اتخاذ القرار.					
.7	يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للمقارنة للاعتماد عليها في اتخاذ القرار.					
.8	يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية بالمرونة لاستعمالها عند اتخاذ القرار.					
.9	يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية بالمصداقية للاعتماد عليها في اتخاذ القرار.					

3/المحور الثالث: ما مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارت المالية .

حسب رأيك إلى أي مدى يمكن استخدام جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارت الماليةاعتماداً على العناصر التالية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في صياغة القرارات المالية.					
.2	توفر المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرار المالي بغرض درجة من التأكد نحو سلامة البديل الذي تم اختياره.					
.3	تحلل المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتها على المساهمة في اتخاذ القرارات المالية.					
.4	تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التنفذية					
.5	تستخدم المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات المالية ولضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حالة حدوثها.					
.6	تستخدم المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط والرقابة					
.7	تساهم المعلومات المحاسبية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فعاليتها					

.8	تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم اداء الفروع والاقسام					
.9	تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التوسع في الاقسام وفروع الشركة					
.10	تساهم المعلومات المحاسبية في توجيه قرارات الاستثمار					
.11	تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في مجال التمويل والاقتراض					
.12	تساهم المعلومات المحاسبية في كيفية وطريقة توزيع الارباح					